

فُصُولُ فِي أَصُولِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ

بقلم

جَادُ الْمَوْلَى سَيِّدُ الْإِيمَانِ

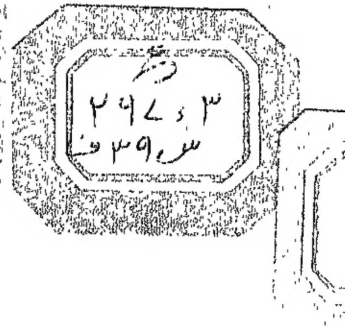
المفتش العام بقسم المساجد

بوزارة الأوقاف

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR21751



بمركز المكتبة مفتوح على الأهل والمسلمين

1981
Hassan

فَصُولٌ فِي أَصُولِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ



بقلم
جماد المولى سليمان
المفتش العام بقسم المساجد
بوزارة الأوقاف

مكتبة دار الكتب والخطوط العامة في القاهرة

GIFT

~~XXXXXXXXXX~~ 2/2

9

٢٩٤ د ١٠
١٠١٣٩ م

الطبعة الأولى

١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م

جميع الحقوق محفوظة للناس

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR21751

٢٢ ٥١

13 FEB 1981

CANCELLED 1996-97

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على توفيقه ، وأسأله حسن مرضاته ، وبعد :
فهذه فصول كتبتها في أصول التشريع الإسلامى ، جلّيت فيها تاريخ
هذه الأصول ، وكشفت عن الأطوار التى مرت بها ، والأدوار التى
عاصرتها ، والأسرار التى تمخضت عنها ، والأحداث التى تعرّضت لها .
والله المستول أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع
به المسلمين .

هـادى الطولى ساجده

المفتش العام بقسم المساجد بوزارة الأوقاف

الحرم سنة ١٣٦٩ هـ
أكتوبر سنة ١٩٤٩ م

تمهيد

١ - التشريع الإسلامى

التشريع الإسلامى : هو القانون السامى الذى ينظم علاقات الناس بعضهم ببعض وعلاقتهم بخالقهم . أو كما يقول المشترعون المخضرمون : هو الدستور الذى كفل الحقوق والواجبات ، ولقد فصل الفقه الإسلامى هذه الحقوق والواجبات من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية .

ولن يغض من قانونية الفقه الإسلامى مايقوله بعض المشترعين : إن القانون الكامل هو ما فرض على مخالفه عقوبات زاجرة توقعها الدولة تبتدىء من الغرامة وتنتهى بعقوبة الإعدام .

فإن الشارع الإسلامى فرض عقابا دنيويا وأخرويا على المخالفين ؛ أما العقاب الأخرى فلاشك فيه ؛ وأما العقاب الدنيوى ، فمنه ما حدده الدين كالحُدود ، ومنه ما ترك تحديده للحاكم كالتعزير الذى تتسع دائرته وتضيق طبقا للظروف والملايسات . ومن مميزات التشريع الإسلامى أنه صيغ مأسره من الحقوق والواجبات بالصيغة الدينية ، وأنه وفى هذه الحقوق والواجبات فجعلها كاملة شاملة ولم يدع جزئية من جزئيات الحياة إلا سن لها ما يلائمها من الأحكام .

ولهذه الميزة ظاهرتان - (الأولى) إنك لا تجد تشريعا وضعيا له ما للتشريع الإسلامى من الحُب والاحترام مهما كان التشريع الوضعى

حديثاً منطبقاً على قواعد العدل ومهما أقيم حوله من الرصد والعسس لحراسته ووضعت العقوبات الرادعة ونصبت المحاكم لمجازاة مخالفه ، فإن التشريع الإسلامى أحيط بالترغيب فى رضا الله وثوابه ، والترهيب من سخط الله وعقابه ؛ لذلك نراه محبباً إلى النفوس المؤمنة مرهوب الخفى فى أعماق الضمير .

أما التشريع الوضعى فليس لحبه إلى قلوب الناس سبيل ، وليس للرهبة من مخالفته إلى أفئدة الناس طريق إلا بقدر ما يستشعر الخلف من استحالة الفوت والفكاك ؛ لأنه فقد الوازع الدينى الذى يبعث على احترامه وقد مراقبه الله التى هى أساس ترك الشرور .

وإننا لشاهد الآن بالرغم من فساد النفوس وطفیان المادة على العقول أن حرمة التشريع السماوى أكثر رعاية من حرمة التشريع الوضعى .
لذلك نستطيع - وفى يدنا البرهان القاطع - أن نقول إن التشريع الإسلامى لا يمت بآى سبب إلى التشريعات الوضعية التى سبقت البعثة المحمدية .

(الظاهرة الثانية) أن التشريع الإسلامى أوفى التشريعات جميعها سواء فى ذلك التشريعات الوضعية والتشريعات السماوية .
يتجلى ذلك فى كفالاته جميع شئون الحياة وفى سياسة التدرج وسياسة التيسير .

أما كفالاته جميع شئون الحياة فقد نطق القرآن الكريم بذلك قال الله تعالى (ما فرطنا فى الكتاب من شئ) .

فإن القرآن الكريم تضمن القواعد والأصول التي تعود إليها جميع الفروع في سائر شؤون الحياة ، بينما التشريعات الوضعية سابقة ولاحقة لم تتضمن سوى تنظيم علاقة الأفراد والأمم إلى حد محدود ، فلم تتعرض لتنظيم علاقة المرء بربه ولم تعالج الأخلاق .

أما الشرائع السماوية التي سبقت الشريعة الإسلامية فهي دون الشريعة الإسلامية وفاء ؛ لأن بعضها لم ينظم الأحوال الشخصية ولم يعالج العلاقات الزوجية علاجاً كاملاً ولم يبين المخرج إذا ساءت تلك العلاقات ووصلت إلى الجفاء واستحالة البقاء .

وبعضها لم ينظم توزيع الثروة بعد وفاة صاحبها توزيعاً يتلاءم وقواعد العدل التي تنادى بها نواميس الحياة ، وبعضها لم يضع للحرب النظم الوافية من مضاعفة ضرورها الكفيلة بتجنيب العالم ويلاتها أو تخفيف أضرارها وحسن النظر في أساليبها وآثارها ونتائجها ، وإن تجدد كل هذه النظم وافية قائمة على أصولها في غير الشريعة الإسلامية ؛ أما سياسة التدرج فتظهر في تشريع قواعد الإسلام ؛ فإن الله لم يفرض على المسلمين منذ بدء رسالة محمد صلى الله عليه وسلم أكثر من كلمة التوحيد حتى مضى نحو عشر سنين ففرضت الصلاة ، ثم مضت ثلاث سنوات ففرض الصوم والزكاة ، ثم فرض الحج ؛ وكذلك التدرج في تحريم الخمر والميسر والربا . أما سياسة التيسير فقد أعلن الرسول صلى الله عليه وسلم عن بعض أنواعها بقوله : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » الحديث .

وأعلن القرآن عنها إجمالاً في قول الله عز وجل : (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجذونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم) .

٢ — مصدر التشريع الإسلامي

سنتكلم في هذا الفصل عن مصدر الفقه الإسلامي الذي نبع منه هذا النهر العذب السائغ فروى حقل التشريع الإسلامي وأخصبه بغيره حتى أصبحت العقلية الإسلامية من أقوى ما يتصوره البشر خصوصاً وانصقلاً وجلاء وكشفاً . وعندي أن مصدر الفقه الإسلامي أمران :
(١) الوحي . (٢) الاجتهاد .

أما الوحي فهو ما أنزله الله على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بطريق الملك أو الإلهام أو الرؤيا المنامية .
ونزول الملك إما أن يكون بقرآن ، أو بحديث قدسي ، أو معنى حديث نبوي .

فأما القرآن فهو اللفظ العربي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المنقول بالتواتر المثاب على قراءته المتحدى بأقصر سورة منه .
فترجمة القرآن لا تسمى قرآناً سواء أكانت حرفية أم غير حرفية ، والقراءات الشاذة هي التي لم تنقل بالتواتر لا تسمى قرآناً ، والحديث

القدسى لا يسمى قرآنا لأن لفظه لم ينزل للتحدى به ، وظاهر أن الحديث النبوى لم ينزل لفظه وإنما نزل معناه ، والقرآن الكريم هو الدستور الإسلامى الذى وصفه الله بقوله تعالى : (يأيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين . قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون) .

ويقول جل شأنه : (وازلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) .

ويقول جل وعلا : (وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

ووصفه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال « إن هذا القرآن حبل الله المتين والنور المبين والشفاء النافع ، عصمة لمن تمسك به ، ونجاة لمن اتبعه ، لا يعوج فيقوم ، ولا يزيغ فيستعقب ، ولا تنقض عجايبه ، ولا يخاف على كثرة الرد . » وإذا كانت الآية الثانية قد أعلنت أن القرآن الكريم نزل تبياناً لكل شيء فليس معنى ذلك أنه بين الجزئيات التفصيلية ، بل معنى ذلك أنه بين الأحكام الكلية الإجمالية ، وهى أنواع :

- (١) أحكام العقائد ، وتسمى فى لغة العلماء علم الكلام والتوحيد .
- (٢) أحكام الأخلاق ، وتسمى فى اللسان الحديث علم الاجتماع .
- (٣) أحكام العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج ونحوها .
- (٤) أحكام الزواج والطلاق ونفقة الأقارب وما إلى ذلك ، وتسمى فى عرف رجال القضاء الأحوال الشخصية .

(٥) أحكام البيع والإجارة والشركة والحجر والتفليس وما يمت إلى ذلك بصلة ، ويسمى المشترون المحدثون القانون المدنى والتجارى .
(٦) أحكام القصاص فى القتل والجروح ، وتسمى قانون العقوبات .
(٧) أحكام الحرب والصلح ومعاملة الأسرى وتقسيم الغنائم ومعاملة أهل الكتاب ونحو ذلك ، وتسمى عند الحقوقيين القانون الدولى الخاص والعام .

(٨) أحكام العدل والمساواة فى الحقوق والواجبات والشورى ، وتسمى قانون (الدستور) .

(٩) أحكام الموارىث وما يتعلق بها ، وتسمى علم الفرائض .
والقرآن الكريم يشتمل على ستة آلاف آية كريمة ليس فيها من آيات الأحكام ما يزيد على مائتى آية .
ولله فى إجمال الأحكام فى هذا العدد القليل من الآيات حكمة سامية ، فهو سبحانه يريد ألا يهمل الناس عقولهم وقد حثهم على التفكير والتذكير فقال : (أفلا تعقلون - أفلا تتفكرون - أفلا تذكرون) .

فلو بين سبحانه الجزئيات لمطالوا عقولهم وكان حرجا عليهم .
أما ترك هذه الجزئيات لاجتهادهم ، ففيه إجلال للعقل ، وحفز إلى الاجتهاد ، وتخفيف ، ورحمة .

والقرآن الكريم حجة فيما جاء به من أحكام متنوعة بل وفيما قصه

علينا من أخبار وحوادث ؛ وترجع حجته إلى القطع بأنه من عند الله ، وليس من قول البشر .

أما في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فقد تحدى بلغاء العرب بأن يأتوا بمثله أو بأقصر سورة منه فعجزوا ، وفيهم أسراء البيان ؛ وقد حاول بعضهم محاكاة القرآن في أسلوبه أو فواصله فجاء بالسخف الفاضح ، واللغو الواضح ؛ فانهقد إجماعهم بحكم هذا العجز على أنه من عند الله ، بل لقد نطق بعض معاندى المشركين بذلك .

وقد جاء في فواتح بعض السور قول الله تعالى : (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه - ألص كتاب أنزل إليك - الر كتاب أحكت آياته - المر تلك آيات الكتاب - كهيعص - طسم تلك آيات الكتاب المبين - طس تلك آيات القرآن - ص القرآن ذى الذكر - حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم - حمسق كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك - ق القرآن المجيد - ن والقلم وما يسطرون) فكأنه سبحانه يقول : إن هذه الحروف يتألف منها كلام العرب ، وهى التى يتكوّن منها القرآن الكريم ؛ فلو كان القرآن من عند محمد وهو عربى مثلهم لما عجزوا عن مجاراته والإتيان بمثله أو بشىء منه .

هذه ناحية من نواحي متعددة تدل على أن القرآن من عند الله ، وهناك الناحية المعنوية البلاغية التى لا يتذوقها إلا الخساسة من الناس ولا يتسع لها المجال ؛ وهناك الأخبار عن الحوادث والقصص الماضية التى لم يشهد زمنها محمد صلى الله عليه وسلم ، يقول الله تعالى (وما كنت بجانب

الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين . ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين) .

وهناك الأخبار عن بعض الحوادث المستقبلية كقوله تعالى (غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفعلون في بضع سنين) .
وهناك الأوصاف الدقيقة لأشياء لا يتأتى وصفها والإحاطة بها غير الخبراء كقوله تعالى (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها) فهذا الوصف الدقيق لحالة ثورة أمواج بحرية مظلمة من إنسان لم يركب البحر بصورة لا يمكن منها إلا ربان السفينة بمنظاره المكبر دليل على أن محمداً إنما جاء بالقرآن من عند ربه لا من عند نفسه ، ثم إن محمداً صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، فلا يتأتى له أن ينقل من كتب أخرى ولا أن يكتب ما يؤلفه على دعواهم قال تعالى : (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذ لا تارتاب المبطلون) والقرآن الكريم قطعي الثبوت لوصله إلينا حتى اليوم بطريق التواتر الذي يقطع باستحالة الكذب والتجريف فيه .

أما دلالاته على الأحكام والمعاني ؛ فبعضها قطعي ، وهي النصوص التي لا تحتمل التأويل كدلالة مائة على العدد الخصوص في قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ؛ وبعضها ظني وهو ما لا يحتمل وجهين أو أكثر كمسح الرأس في قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكمين) فدلالة الآية على قدر المسح ظني لأنها محتملة للكل أو الربع أو البعض .

مصدره

٣ - نزول القرآن الكريم

نزل القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما خلال ثلاث وعشرين سنة ، وكان نزول أول نجم منه ليلة القدر لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان ، وكانت سنة صلى الله عليه وسلم أربعين سنة ونصفاً وأياماً .

أما أن ليلة نزوله هي ليلة القدر فذلك صريح القرآن الكريم ، قال عز وجل : (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وهي فيما اختاره عليه العلماء الليلة المباركة التي أشار القرآن بها في قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين . فيها يفرق كل أمر حكيم) ؛ وأما أن نزوله كان في رمضان فذلك واضح من قول الله سبحانه وتعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) .

وكان افتتاح نزول الوحي بالقرآن في غار حراء ، وهو الغار الذي اختاره المصطفى صلى الله عليه وسلم ليتحدث فيه قبل أن يفجأه جبريل عليه السلام في تلك الليلة المباركة ؛ وفي هذا المكان الميمون جاءه الروح الأمين ، والسفير الكريم فقال له « اقرأ » فراءه هذا الموقف فقال : ما أنا بقارى . واقتد كان صلى الله عليه وسلم صادقاً فإنه أمى لم يقرأ قبل ذلك كتاباً ، ولم يخط حرفاً ، وتكرر الأمر من جبريل والاعتذار من النبي صلى الله عليه

وسلم ، وكان لابد للسفير الكريم أن يتلو على المصطفى أول رسالة جاء بها من عند الله فقال : (اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم) ، والجمهور على أن هذه الآيات أول نجوم القرآن نزولا . أما قول جابر بن عبد الله إن أول ما نزل (يا أيها المدثر) فمحمول على أن ذلك أول ما نزل من كتاب الله بعد فترة الوحي .

يشهد لذلك ما جاء فى حديث جابر نفسه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « رفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بغار حراء ، فرجعت إلى أهلى فقلت زملونى دثرونى فأنزل الله : (يا أيها المدثر) » .

أما آخر ما نزل من نجوم القرآن فآية الحث على ترك الربا . أكل الله بها ما فى سورة البقرة من أحكام الربا ، ثم آية الكلاله (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله) وهى آخر آية نزلت فى الأحكام ، ثم قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) ولم ينزل بعدها تحليل ولا تحريم ، وكان نزول هذه الآية بعرفة فى حجة الوداع ، ثم نزلت سورة النصر (إذا جاء نصر الله والفتح الخ) وكان نزولها فى أيام التشريق بمنى ، وفيها الإشارة إلى قرب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ثم نزل قول الله تعالى : (وانقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله الآية) وهى تشبه أن تكون نعيًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يمكث بعدها إلا قليلا حتى التحق بالرفيق الأعلى .

هذا ما استطعنا أن نوفق به بين الروايات الكثيرة الصحيحة الواردة في بيان آخر الآيات نزولا ، وقد حملها كثير من الناس على الخلاف وعمدوا إلى الترجيح ، وليس في الأمر على ما نعتقد عويص خلاف .

قلنا إن القرآن نزل منجما ، وقد كان تنجيجه حسب الوقائع والمناسبات والحاجة ؛ فطورا يكون النجم سورة كاملة كالفاتحة ، وتارة سورة إلا قليلا كالأنعام فقد نزلت جملة بمكة عدا آيات قليلة نزلت بالمدينة ، وحيثما عشر آيات كما في قصة أهل الإفك من سورة النور ، وأحيانا خمس آيات ؛ وقد ورد أن النجم يكون بعض آية ، فقد نزل قول الله تعالى : (لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله الآية) فخرن أصحاب الأعذار الواضحة فنزل قول الله : (غير أولى الضرر) .

ولله حكم جليلة في نزول القرآن منجما منها ما ذكره القرآن نفسه ردّا على المعتضين من الكفار قال تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا) .

فهذه الآية تعلن في صراحة الحق أن القرآن إنما نزل منجما ليقوى به قلب الرسول فيحفظه لأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب ، أما إخوانه الرسل الذين سبقوه فكانوا قارئين كاتبين ، ويقول الله تعالى : (وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا) وهذه حكمة أخرى فإن الله إنما نزل القرآن مفرقا ليبلغه الناس على مكث ، والمكث : التؤدة والهواة ، وفي هذا سكمينة وثبت لقلوب المبلّغين أيضا . ومما يمكن أن يقال في هذا الشأن إن القرآن لو نزل جملة واحدة ما أمكن التدرج في التشريع وهو

مظهر من مظاهر يسر الإسلام ؛ فلو فرضت الصلاة والزكاة والصيام والحج جملة واحدة ، وحرّم الخمر والربا دفعة واحدة اشق ذلك على الناس .

يجلّى هذا ما رواه البخارى عن عائشة قالت : « إنما نزل أول ما نزل من القرآن سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندع الخمر أبداً » .

ثم أليس مافى القرآن من ناسخ ومنسوخ يقتضى نزول المنسوخ أولاً ثم تمضى فترة اختبار ، ثم ينزل الناسخ وهذا من حكم التنجيم فوق مافيه من إشعار الله عباده أنه جل شأنه إنما يريد لهم الخير والسكال ؟ .

ثم أليس مظهر إعجاز القرآن هو ما تحداهم به مراراً أن يأتوا بمثله أو بعشر سور مثله أو بسورة من مثله فلم يفعلوا ! وكلما نزل نجم منه كان تحدياً جديداً يستتبع إعجازاً حديثاً فحيزاً شديداً ؟ .

وفى نزول القرآن منجماً ما يفسح المجال أمام المسامحين ليسألوا عما يعرض لهم من الشبه والحوادث فينزل الوحي مبيناً الجواب فتكون الوقائع من دواعى إقرار الأحكام فى الأذهان ورسوخها فى العقول وقياس أشباهها ونظائرها عليها .

ولو نزل جملة واحدة لم يستشرف أحد لاستنزال وحي القرآن بالأسئلة والاستفتاءات .

ولمعرفة أسباب نزول القرآن والوقائع التى اقترنت بذلك أهمية عظيمة فى تفهم القرآن على الوجه الصحيح وتفسيره بما يلائم الحقيقة والصواب ،

فقد أتهمهم قدامة بن مظعون بشرب الخمر على عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقامت عليه البينة ، فقال عمر : يا قدامة إني جالدك ، قال قدامة : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدي ، قال عمر ولم ؟ قال قدامة : لأن الله يقول : (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) وأنا من الذين آمنوا وعمالوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا شهدت مع رسول الله ندرا وأحدا والخندق والمشاهد ، فقال عمر : ألا تردون عليه ؟ وكان في المجلس عبد الله بن عباس ، فقال : إن هؤلاء الآيات أوزان عذرا للماضين وحجة على الباقين ، فعذر الماضين أنهم اتقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر ، وحجة الباقين أن الله يقول : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فإن كان قدامة من الذين آمنوا فإن الله قد نهى المؤمنين أن يشربوا الخمر ، قال عمر صدقت : فكان وقوف ابن عباس على سبب النزول مظهرا للحق ناصرا حجته مدحضا حجة قدامة مقرا الحد على مخالف دافعا التكلف في التأويل والتخريج .

ولمعرفة مكان نزول القرآن أهمية لا تقل عن معرفة أسباب نزوله ؛ وقد تواضع المعتبرون بعلوم القرآن على تقسيم آي القرآن وسوره إلى مكية ومدنية . وصفوة الأقوال في التفرقة بينهما والتعريف بهما أن المكي من القرآن ما نزل قبل الهجرة والمدني ما نزل بعد الهجرة ولو في مكة كقوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وكسورة النصر ، وقد ألعنا إلى ذلك

سابقاً ؛ وكما كانت الهجرة خيراً وبركة على المسلمين في حريتهم وعقيدتهم وأرزاقهم ، كانت خيراً وبركة في نزول القرآن صيغة وبياناً وهدى وأحكاماً ، فصيغة الخطاب في المسكى تغلب أن تكون (يأياها الناس) (يا بني آدم) وفي المدني تغلب أن تكون (يأياها الذين آمنوا) ولم يأت خطاب في المدني بيأياها الناس إلا قليلاً ، وهذا نوع من التكريم المعنوي في النداء لا يعادله أى تكريم مادي سواء ؛ ثم أليست كلمة (كلا) التي تحمل بين أطواء حروفها الزجر والردع إنما نزلت في السور المسكية غالباً لما كان في أهل مكة من عنت وعناد وصدف واستكبار ، وكذلك نرى بسطة في الآيات المدنية بينما نرى الآيات المسكية قصيرة وذلك يتسق مع ملاسبات الزمان والمكان (كتاب أحكمت أياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) .

وقد كانت الآيات المسكية تنزل بالدعوة إلى توحيد الله والتنفير من الشرك وحشد البراهين على وجود الله والإغراء بمكارم الأخلاق ، ولم يفرض بمكة من قواعد الدين إلا الصلاة قبل الهجرة بقليل ، أما بقية قواعد الدين من زكاة وصوم وحج ، ففرضت بالمدينة ؛ كذلك المواريث والحدود والسياسة الدولية الخاصة والعامة والبيع والحوال الشخصية إنما نزل معظم أحكامها في المدينة .

هذه بعض مميزات المسكى والمدنى من القرآن الكريم .

نزل القرآن الكريم

كان لابد للناظر في آفاق التشريع الإسلامي الباحث عن مصدره أن يعنى بأهم عناصره وهو القرآن الكريم ، فإذا كنا قد أطلنا الكلام في نزوله زمانا ومكانا وبداية وختاما فلأنّ البحث يقتضينا ذلك ، والمستشرقون عموما بهذا الموضوع عناية دفعتهم إليها نوازع مختلفة وأهواء متباينة ، وقد عرضوا للموضوع على أشكال لها بواعثها وحوافرها ، فكان حتما على رجل الدين أو الرجل المدين أن يقف على قدميه مستشرفا إلى أفق دينه بنظرة خالية من سحابات الشك والارتباب فلا يأخذه شيء منهما إذا سمع قارئ القرآن يعرض قراءات متعددة في آية أو آيات ، ففي سورة البقرة قرئ قول الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) بهمز في آخر قروء كما قرئ قروء بواو مشددة في آخره ، وفي هذه السورة أيضا قرئ قوله تعالى : (ولا تتخذوا آيات الله هزوا) بضم الهاء والزاي ثم واو، وقرئ هزوا بهمز في آخره بدل الواو ، وفي هذه السورة كذلك قرئ قوله تعالى : (إلا أن تكون تجارة حاضرة) بنصب تجارة وحاضرة ، وقرئ برفعهما ، وفي سورة المائدة قرئ قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) بكسر اللام في أرجلكم ، وقرئ بفتحها ، وفي هذه السورة أيضا قرئ قوله تعالى : (أولامستم النساء) بألف بعد اللام من لامستم ، وقرئ بدون ألف .

ولست هذه القراءات وغيرها محل غرابة أو دهش، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف ». وأنضج الآراء فيما يبدو لنا على ضوء ما تقدم أنها أحرف توائم اللهجات التي كانت شائعة بين العرب حين نزل القرآن وهي لهجات قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، وكل هذه اللهجات عربى مصداق قوله تعالى : (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين) وأشهرها لهجة قريش وبها نزل معظم آى القرآن، وعليه يحمل ما روى أن عثمان بن عفان حين جمع القراء لنسخ القرآن فى المصاحف قال لهم : « إذا اختلفتم فى شىء فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم » ومن الواضح أن أهل اللهجة الواحدة قد يسمع بعضهم من الرسول قراءة ويسمع الآخر قراءة أخرى فتختلف قراءة أهل اللهجة الواحدة فى الموضوع الواحد بسبب ذلك، ومنشؤه أن جبريل عليه السلام عرض القرآن على الرسول صلى الله عليه وسلم مرات وقرأه الرسول على الناس طبقاً لهذه العروض؛ يؤيد ما تقدم ما روى فى الصحيحين وغيرها عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها فسكرت أن أعجل عليه ثم أمهلت حتى انصرف ثم لمبته بردائه فحُت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها فقال رسول الله { أرسله : اقرأ } فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله :

(هكذا أنزلت) ثم قال : اقرأ فقرأت فقال : (هكذا أنزلت إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه) « وروى مسلم عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ فحسنت النبي شأنهما فسقط في قلبي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية ، فلما رأى النبي ما غشيني ضرب في صدرى فقضت عرقا وكأني أنظر إلى الله فرقا ، فقال يا أبا أنزل إلى أن اقرأ القرآن على حرف فرددت أن هون على أمتي ، فرد إلى الثانية أن اقرأه على حرفين فرددت إليه أن هون على أمتي فرد إلى الثالثة أن اقرأه على سبعة أحرف » الحديث ، فإن كان صاحب الاتقان قد لاحظ أن قصة عمر وهشام السابقة لا تؤيد أن الأحرف السبعة هي اللهجات لأنهما كانا من قريش فلا يفوتنا أن ننبه القراء وهم على ذكر مما قدمنا آنفا أن سبب اختلافهما قد يكون العرضات ، وهي أساس اختلاف القراءات فيما رأينا ، وإذا كان بعض العلماء لاحظ أن عثمان بن عفان رضى الله عنه حين أمر بكتابة المصاحف اختار ثلاثة تربوا في المدينة وأمرهم إذا اختلفوا في شيء أن يكتبوه بلسان قريش كما تقدم ، فقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا من أحفظ الصحابة يومئذ للقرآن وهم في الأصل من قريش .

ونحب ألا ندع القراء بعد هذا البسط دون نتيجة إجمالية في هذا الموضوع الشائك الذي نقل فيه أبو حاتم خمسة وثلاثين رأياً كما قال القرطبي؛ فالرأى الناضج المختار من هذه الآراء أن الأحرف السبعة لطبقات العرب التي عرض بها جبريل عليه السلام القرآن على رسول الله تيسيراً على الأمة في قراءتها وهي قراءات لم يُترك للتباين تخييرها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هي قراءات توقيفية من جبريل للرسول ومن الرسول للصحابة ومن الصحابة لمن بعدهم حتى وصلت إلينا.

القرآن الكريم

كتابته ، ترتيبه ، جمعه ، نقطه ، شكله

استبان للقراء مما قدمنا أن القرآن الكريم - كلام الله وصل إلينا بالتواتر، ووضح أن أحرفه السبعة التي نزل عليها هي لطبقات العرب، وبطل سحر الطاعنين على الإسلام في هذا الأفق بعد أن استترهوا به الناس، ولم تنهض مطاعن بعض المستشرقين على ساقها، ولم يبق في هذا البحث إلا أن نعرض لكتابة القرآن عند نزوله وترتيب آياته وسوره وكيف توفّر أصحاب رسول الله على جمعه . وأخيراً من الذي تولى نقط حروفه وشكلها ، وهذه أمور لا بد للفقهاء أن يتيبن مافي أطوائها وما يستنبهها من أبحاث تتعلق بمهمته كاسترع يستنبط الأحكام من مصدر يقيني الثبوت بل هي أمور تعدّ في النظر الدقيق عُدة إدراكه وتصوره بله حكمة .

أما كتابة القرآن الكريم عند نزوله ، فالمعلوم للمسلمين أن رسولهم العظيم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب كالأغلبية الساحقة من بني جلدته، وإنها لحجة بالغة يسوقها الكتاب المبين في مقام الإقناع بأن القرآن من عند الله، ومدحة يعلنها القرآن في غير موضع منه حين يقول : (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذا لارتاب المبطلون) ويقول : (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل) فهو صلى الله عليه وسلم ليس كاتباً ولا قارئاً ولكنه مكتوب عندهم مقروء في كتبهم فكيف حفظ نجوم القرآن ؟ يصور لنا هذا قول الله تعالى : (ولا نعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه وقل رب زدني علماً) وقوله : (لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه) .

وهذا تصوير بارع لحال الرسول الأمي الكريم الحريص على حفظ ما وحي إليه من ربه ، فهو لا يكاد يتلقى الوحي من جبريل حتى يلاحقه ملاحظة تدل على مزيد اهتمامه وبالعجز حرصه بل يكاد يسبقه في النطق بتمام الكلمة التي يبدأ بأول حروفها السفيروأمين ، وهذا في العادة ملحوظ بالجليلة والطبيعة في بعض الأذكياء من المتعلمين ، فينهاه ربه عن التعجل وتحريك لسانه قبل انقضاء الوحي ويتكفل له بجمعه له في صدره ليقرأه بعد ويتعهد له ببيانه .

لأنني أقطع من هذا برهاناً ، على أن الرسول لم يكن قارئاً ولا كاتباً فكان لابد أن يتخذ كُتَّاباً لوحيه من المؤمنين المخلصين الصادقين فاتخذ ،

وأشهر هؤلاء الكتاب أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وأبيّ بن كعب وزيد ابن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة بن شعبة والزبير بن العوام وكانوا يكتبون القرآن على مايتيهأ لهم الحصول عليه من عظام وسعف وأحجار رفاق ويضعون نسخة مما يكتبون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحفظ كلُّ بصورة لنفسه .

سيقولون إن القرآن نزل منجما حسب الوقائع فكيف رتب آياته على نحو مايقراء المسلمون اليوم وقبل اليوم ، يحدثنا عن ذلك أحد كتاب الوحي فيقول : كنت جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ شخص ببصره ثم صوّبه ثم قال : أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى) الآية فترتيب آى القرآن فى سورها توقيفى بالوحي على عهد الرسول ، وكذلك ترتيب سورہ على أعدل الآراء ، فقد شهد كثير من حفاظ الصحابة كعبد الله بن مسعود وسالم بن معقل وأبيّ بن كعب وزيد ابن ثابت ومعاذ بن جبل بأنهم حفظوا سور القرآن مرتبة طبق مدارسة القرآن بين جبريل عليه السلام والرسول صلى الله عليه وسلم ، وهنا يبرز المتسائلون عن هذا الترتيب فيقولون : أكان مكتوبا أو كان محفوظا ، وإذا كان الثانى فمتى كتب مرتبا وكيف وقع ذلك ؟ . وحسبنا أن نعرف أن الرسول صلى الله عليه وسلم حفظه من جبريل فى آخر العرضات كما نقرؤه الآن ، وأن الصحابة وقفوا على هذا من رسول الله ولسكنهم لم يجموه على عهده كتابة طبق هذا الترتيب فكان لكل واحد منهم حصف طبق

ما تلقى من رسول الله أولاً ، ولم يجمعه في مصحف موحد إلا بعد وفاة الرسول ؛ لأن آيات القرآن لم تستكمل نزولاً إلا قرب وفاة رسول الله ، ولم ينقطع نزول الوحي قطعاً إلا بهذه الوفاة ، فيسكن الباب قبل ذلك مفتوحاً للتنزيل والنسخ ، والحوادث قائمة ودواعي الوحي متوافرة مادام الرسول بين ظهراني هذه الحياة الدنيا فلم يكن منطقياً أن يجمع القرآن كتابة مادام الرسول حياً ، فلما التحق بالرفيق الأعلى واضطاع بالخلافة أبو بكر زال المانع بل قام مقتضى لجمع القرآن فإن كثيراً من حفظه القرآن قتلوا في واقعة اليمامة ، فأشار عمر - وكان ملهماً الصواب - على أبي بكر رضي الله عنهما أن يجمع القرآن في الصحف فامتنع أبو بكر أن يعمل عملاً لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهنا يحدثنا زيد ابن ثابت وكان من أكثر الصحابة حفظاً للقرآن عن ذلك الحوار الكريم بين أبي بكر وعمر ثم بين أبي بكر وزيد . قال زيد : أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده ، فقال أبو بكر : إن عمر أتاني فقال : إن القتل استعجز بقراء القرآن ، وإنني أخشى أن يستعجز القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن ، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، فقامت لعمر : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت الذي رأى عمر .

قال زيد : قال أبو بكر : إنك شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمه ، فوالله لو كلفوني

ثقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىّ مما أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال هذا خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للأذى شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فتنبعت القرآن أجمعه من العصب واللاخاف (حجارة بيض رقاق) وصدور الرجال ووجدت آخر سورة التوبة مكتوبا مع خزيمة الأنصاري ولم أجدها مع غيره (لقد جاءكم رسول من أنفسكم حتى خاتمة براءة) فكانت المصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر .

وكان زيد رضي الله عنه لا يعتمد على حفظه وحده أو حفظ كثير من إخوانه الصحابة ، بل لابد أن تكون الآيات أو السور مكتوبة ، ولذلك ظل يبحث عن الآيتين خاتمة براءة وهو يحفظهما ، وكذلك عن قوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) الآية حتى وجد الآيتين الأوليين عند خزيمة الأنصاري ، والثالثة عند أبي خزيمة ، وبذلك تمّ جمع القرآن وأقره كل الصحابة من المهاجرين والأنصار وهم ألوف يومئذ ، ثم جد في عهد عثمان بن عفان ما أوجب نسخ القرآن في مصاحف عدة وتوزيعها على الأمصار كما تقدم في الفصل السابق ، وأمر عثمان بحرق ما سوى هذه المصاحف مما كان لبعض الصحابة من صحف خاصة كتبوها طبق ما سمعوا من الرسول عند النزول أو لا دون أن يعنوا بترتيبها طبقا لآخر العرصات على جبريل .

وأما نقط المصحف وشكله ، فقد أمر به عبد الملك بن مروان

الحجاج النقي فتوفر عليه واجتهد وأضاف إلى ذلك تحزيبه ، وعهد إلى الحسن ويحيى بن يعمر إنجاز ما كلفه به عبد الملك ، وألف الحجاج عقب ذلك كتابا في القراءات الذائعة ، قيل كان مرجعا للناس حتى ألف مجاهد كتابه في القراءات أيضا ، ونسب الزبيدي في كتاب [الطبقات] إلى المبرد أنه قال : إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي ، نقله القرطبي في مقدمة تفسيره .

السنة النبوية الكريمة

قلنا : إن مصدر الفقه الإسلامي أمران : الوحي ، والاجتهاد ، وإن من أحوال الوحي نزول الملك بقرآن أو حديث قدسي ، أو نبوي ، وإن أخص صفات القرآن التحدي والإعجاز ، بخلاف الحديث القدسي الذي لم ينزل لفظه للتحدي ، والحديث النبوي الذي أوحى معناه وانتهينا في الفصل السابق من بحثنا الإجمالي عن القرآن الكريم .

والآن نتكلم على السنة النبوية الكريمة ، والأصوليون والمحدثون والفقهاء يقولون : إنها أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته ، والباحث عن هذا المصدر يلزمه قبل أن يضرب كبد مطيته في قطع المفاوز والأودية لاستنباط الأحكام من معينها ، لا بد أن يحلو أو يستجلى طائفة من المسائل التي تلابس السنة ملابسة تكشف له :

أولا : مدى تأييد القرآن لها . ثانيا : مدى تأييدها للقرآن .

ثالثا : منزلتها في الاحتجاج . رابعا : تدوينها .

خامسا : اتجاهات الأئمة في الاستنباط منها .

فهل جاء في القرآن الكريم ما يؤيد السنة كمصدر من مصادر التشريع والاستنباط والاحتجاج ؟ يجيب القرآن الكريم نفسه عن هذا السؤال في صراحة تعلن عن الموامة والمعادلة بينهما موامة تامة ومعادلة كاملة فيقول (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ويقول (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا) ويقول (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فإن تكن الآية الأولى قد عادت بين الكتاب والسنة ، فجعلت طاعة الرسول كطاعة الله ، فقد جمعت الآية الثانية الأمر بطاعة الرسول مع الأمر بطاعة الله وحذرت من مخالفتها ، وأبانت الآية الثالثة أن عقوبة الذين يخرجون عن هذا التحذير : أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ، فالأمر إذن ليس بمجرد إرشاد يهتمم الترخيص ، أو التخيير ، بل هو عزيمة قاطعة وحجة ناصعة لا لبس فيها ولا خفاء .

سيقول بعض الناس - كما قد قالها الذين من قبلهم - : هل هناك حاجة إلى دعم الكتاب بالسنة في التشريع ، والقرآن يتحدثنا فيقول (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ؟ فهذه آية تنفي في زعمهم الحاجة إلى السنة لأن الكتاب لم يفرط من شيء ، بل إن آية أخرى تقول (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) فهي تثبت أن القرآن بين كل شيء والذي بين كل شيء ليس في حاجة إلى رافد أو مساعد ، ولقد أسلفنا في الفصل الثاني ما يضع الجواب على لسان كل منصف ، فالواقع أن القرآن عرفنا بالأحكام السككية الإجمالية ، أما الجزئيات والتفصيلات فمردّها غالبا إلى

السنة النبوية الكريمة ؛ فهي مفتاح القرآن المبين والنور الذي يرشد إلى دقايقه ويهدي إلى حقائقه ، والقرآن يعلن هذه الحقيقة كفاق الصبح فيقول : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) وليس هذا كقول الله (يأيتها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) فهذا تبليغ لا كتمان معه ، وذلك إيضاح وتفسير وتفصيل لاختفاء معه ، فلم تبقى بعد هذا حجة للذين يقولون : إن في القرآن غنى عن السنة ، غافلين عن كل ما تقدم ، فآلمتشدون المتفهمون بهذه المثلة اليوم هم ورثة المتعلمين بها أمس متوسلين بذلك إلى مثل ماستطالعه من أقوال الخوارج والروافض والجهمية . قيل لمطرف بن عبد الله : لا تحذثونا إلا بالقرآن فقال : والله ما نبغى بالقرآن بدلا ولا كنا نريد من هو أعلم منا بالقرآن . ونقل الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك ، فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يصدر عنه من قول أو فعل أو تقرير إلا صادراً عن الوحي (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) .

والقد حسب قوم أن نظهرهم في القرآن يوصلهم إلى مقاصده الدقيقة فاطرحوا السنة جانباً ، ونبدوها ظهرياً ؛ فالخوارج ردوا أحاديث الشفاعة التي رويت بأسانيد صحيحة لأنهم قرءوا قول الله تعالى : (يأيتها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) فقالوا لا شفاعة إطلاقاً غافلين عما جاء في القرآن الكريم

لإيضاح هذا المعنى، يقول الله تعالى : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه)
ويقول : (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً)
ويقول : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) ويقول : (ولا تنفع الشفاعة
عنده إلا لمن أذن له) فهذه الآيات مجتمعة إنما تنفي الشفاعة حقاً عما كان
الشفيع في غير تحفظ ، وتثبت أن هناك شفاعة بأذن الله فيها من ارتضاه
لمن ارتضاه من عبادہ، وأحاديث الشفاعة العظمى لرسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم القيامة صريحة في أنها بإذن الله بل بأمره « اشفع تشفع » وهؤلاء
الخوارج كما ملكهم الغرور فأضلهم في قضية الشفاعة ، ما ملكهم في قضية
أهل الكبائر من عصاة المسلمين فإنهم كفروهم بذنوبهم وحكموا بخلاؤهم
في النار عملاً بظاهر بعض آيات الوعيد غافلين عن آيات وأحاديث أخرى
تخصصها أو تقيدها والروافض ردوا حديث « نحن معشر الأنبياء لا نورث
ما تركناه صدقة » محتجين بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل
حظ الأنثيين) قادمهم إلى هذا الخطأ نظرتهم الخاطئة في الاكتفاء بالقرآن
وحده عازفين عما جاء في السنة من نصص لما في القرآن من عموم ومقيدا
لما فيه من إطلاق ، والجهمية ردوا أحاديث صفات الله محتجين بظاهر
قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) متجهين لما في القرآن نفسه من آيات
الصنات ؛ وللا رسول نبوة صادقة عن هؤلاء الضالين فقد قال صلى الله عليه
وسلم : « يوشك رجل منكم متكئاً على أريكته يحدث بحديث عنه فيقول
بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا
فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرمه رسول الله مثل الذي حرمه الله » .

قال صاحب الموافقات جزء ٢ صفحة ١٦ : في هذا دليل على أن
في السنة ما ليس في الكتاب . وفي الفصل التالي مزيد إيضاح .

مكانة السنة النبوية من الكتاب

ليس من شك في أن السنة النبوية تلى القرآن في المرتبة ، ذلك بأن
القرآن قطعي الثبوت لأمريه فيه ، أما السنة فظنية الثبوت في مجموعها ،
والقرآن إذاً يستمد حجته من ثبوته القطعي ، وهي تستمد حجتها من
ثبوتها الظني .

ومن هنا كانت في المنزلة الثانية . يدل لذلك حديث معاذ رضي الله
عنه ، وفيه : « بم تحكم ؟ قال معاذ : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال :
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم كتاب عمر بن الخطاب إلى شريح القاضي يقول فيه : انظر
ما تبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، وما لم يتبين لك في كتاب
الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تكاملنا في بحثنا عن القرآن الكريم على جمعه وكتابته وعرف
القرآن أن القرآن لم يجمع في عهد رسول الله ، وإنما جمع في عهد أبي بكر
رضي الله عنه ، ثم كتبت منه نسخ في عهد عثمان رضي الله عنه ؛ ومن
الإنصاف أن نذكر أن السنة النبوية لم تدون في عهد الرسول أيضا ، لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمر كتابة الوحي بكتابتها كما كان يأمرهم

بكتابة القرآن، بل روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني غير القرآن» .

وهذا النهي خاص بكتّاب الوحي على عهد النبوة، يدل لذلك ما رواه عبد الله بن عمر قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهاني الناس فقالوا إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق » .

من أجل ذلك كان ابن عمر رضي الله عنه أكثر الناس رواية لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، يشهد لذلك ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لم يكن أحد أكثر مني ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا ما كان من عبد الله بن عمر فإنه كان يكتب ولا أكتب .

وحين دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فاتحاً في السنة الثامنة من الهجرة خطب على راحلته فقال: «إن الله حبس عن مكة الفيل» الخ ما قال فجاء رجل من أهل اليمن فقال يا رسول الله اكتب لي ما سمعت (يريد الخطبة) فقال صلى الله عليه وسلم لمن حوله : « اكتبوا لأبي شاه » وورد أن علي بن أبي طالب كان يحتفظ بصحيفة فيها بعض أحاديث الرسول ووصاياه : منها «المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على

من سواهم ، من أحدث حدثا فعلى نفسه ، ومن آوى محدثا فعليه لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين » .

ولهذا عدم تدوين السنة النبوية في صدر الإسلام كان مبعثه التحرج
من اختلاطها بالقرآن والخوف من اشتغال الناس بحفظها عن حفظه واهتمام
المسلمين بالفتوحات ، وهكذا كان الحال في القرن الأول من الهجرة ولم يبدأ
بتدوينها إلا في صدر القرن الثاني ، وهو القرن الذي عني فيه الأئمة المجتهدون
بالبحث والاستنباط والتدوين ، أما اتجاهات الأئمة في الاستدلال بالسنة
فشتى . هذا أبو بكر رضى الله عنه كان لا يعتمد من الأحاديث إلا ما شهد
بروايته اثنان من الصحابة وكذلك عمر بن الخطاب .

روى قبيصة بن ذؤيب أن امرأة قدمت على أبي بكر تطلب أن
ترث من ميت ، هي جدته ، قال أبو بكر ما أجد في كتاب الله ما يورثك
وما علمت من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ذلك ثم سأل من حوله
من الصحابة فقال المغيرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها
السبس ، قال أبو بكر من يشهد معك ؟ فقال محمد بن مسلمة : أنا أشهد بمثل
ذلك فورثها أبو بكر .

وحدث في عهد عمر أنه استقدم أبا موسى الأشعري إلى منزله ، فأثناه
فاستأذن ثلاثا فلم يرد عليه أحد فرجع ولم يعلم عمر بقدمه ولا استئذانه ،
فلما نابه عمر في ذلك قال أبو موسى : لم يؤذن لي ، قال عمر وهل قيل لك
ارجع ؟ قال أبو موسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا استأذن
أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » قال عمر : أنت بالبينة ؟ فذهب أبو موسى

فزعاً إلى بعض مجالس الأنصار فأخبرهم الخبر، فقالوا: ليشهدن معك أصغر القوم، وهو أبو سعيد الخدري رضى الله عنه فذهب مع أبي موسى وأخبر عمر فقال عمر لأبي موسى: أما إنى لم أتهمك ولكنه الحديث .
ذلك مبلغ حرص شيخى الصحابة على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما على كرم الله وجهه فكان يستحلف الراوى على صدق روايته .

تدوين السنة النبوية السكرية

قرأنا لبعض الباحثين الخضرمين الذين كتبوا فى هذا الموضوع مايفيد أن تدوين الحديث متأخر عن تدوين الفقه الإسلامى ، وهم بما قالوا يلقون فى رُوع الناس - سواء أرادوا أو لم يريدوا - أن مصدرا من مصادر الفقه الإسلامى لم يكن مدوّناً ، أو بعبارة أخرى : إن المسلمين لم يعنوا بتدوين نوع من أنواع الوحي السماوى إلا بعد أن وضعوا آراءهم الفقهية مستندة إلى أقوال سموها من الأفواه ، إعلانا عما حفظته الصدور . يريدون بذلك أن يقولوا : إن المسلمين الأولين اهتموا بتدوين النتائج قبل تدوين الأدلة والبراهين ، وهو منطق معكوس ما كان ينبغى فى زعمهم أن يكون .
ولقد أسلفنا القول أن عبد الله بن عمرو كان معنياً بتدوين مايسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة أبي هريرة فكانت له من ذلك صحيفة تسمى الصادقة ، وقد توفى رضى الله عنه سنة ٦٥ هـ .

وليس عبد الله بن عمرو هو الصحابي الوحيد الذي كان يكتب ويدون ما يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذا سعد بن عباد رضي الله عنه جمع أيضا ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر خاص ، روى منه ابنه ما يجلي لنا بعض أعمال المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وهذه أسماء بنت عيسى زوج جعفر بن أبي طالب ، ثم زوج أبي بكر الصديق بعد وفاة لأول ، وضعت كتابا يسمى : كتاب أسماء بنت عيسى في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روت في هذا الكتاب ما سمعته من كلامه وما شاهدته من أعماله وصفاته ، وتوفيت رضي الله عنها سنة ٣٨ هـ وكانت من ثقات الرواة وذلك شأن النساء الراويات غالباً هن أثبات ، وقل أن تجد امرأة محدثة تُكلم فيها بطعن أو تجريح .

وكان لسمره بن جندب صحيفة في الأحاديث ، وكذلك كان لجابر ابن عبد الله مسند رواه عنه قتادة ، وهذه الصحائف والمسانيد يعتمد عليها الشيعة أكثر مما يعتمد عليها أهل السنة ، ولكن هذا لا يوهن مما ذهبنا إليه من أن تدوين الحديث لم يكن متأخرا عن تدوين الفقه الإسلامي . ومن أقدم كتب الحديث الباقية إلى الآن كتاب : علي بن لهيعة بن جعفر المصري المتوفى سنة ١٧٤ هـ نحافيه منحى جديدا ، وتوجد نسخة من هذا الكتاب في بعض المكتبات الأوربية ، وهو مكتوب على ورق البردي . ويذكر المؤرخون أن الزهري أول من وضع كتابا جامعا في الأحاديث النبوية وأجاز أصحابه بروايته ، وقد غنى بجمع هذا الكتاب عناية فائقة حتى تفرغ له وأهمل شئون أهله .

ومن إطريف ما يروى في هذا الشأن : أن زوجة الزهري قالت :
إن هذه السكتب أشد على من ثلاث ضرائر .

ويحدثنا الزهري : أن عبد الملك بن مروان أحرق كتبها في المغازي
كانت بيد أحد أبنائه وأمره أن يشتغل بالقرآن وبالسنة التي يستنبط منها
الأحكام ، ولا نشك أن هذه المغازي هي مغازي الرسول وأصحابه ، وقد
تحامل بعض المؤرخين على عبد الملك في هذا التصرف لأن هذه المغازي
جزء من تاريخ المسلمين ، وقل أن تخلو من أحكام وأوامر ، وتساءلوا لماذا
أقدم على هذا التصرف ؟ .

ونحب أن نجلى هذا التصرف تجلية الإنصاف الذي لا تحامل فيه .
والمعلوم أن أبا سفيان بن حرب بن أمية والد معاوية مؤسس الدولة الأموية
تأخر في إسلامه إلى عام الفتح ، وكان له ولزوجته في مغازي الرسول قبل
ذلك مواقف ، لا تجيز قواعد التربية أن يطلع عليها الأحداث من أحفاده .
فعبد الملك من هذه الناحية لا يوجه إليه النقد أن يحول بين ابنه وبين
قراءتها ، وإعسا يوجه إليه النقد لأنه لم يقف عند حد الحيولة ، بل جاوز
ذلك إلى الإحراق ، وهو تصرف لم يحل بين أخبار هذه المغازي أن تصل
إلينا من طرق عديدة وثيقة .

وروى محمد بن الحسن عن مالك : أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم : أن تتبع أحاديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم فآكتبها لي ، فإني أخاف ذهاب العلم والعلماء ، ولكن عمر
رضي الله عنه توفي قبل أن يتم أبو بكر بن محمد ذلك ، وتلا هذا أن
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المتوفى سنة ١٥٠ هـ ألف كتابا

(في الآثار وفي حروف من التفسير) جمع فيه مرويات مجاهد وعطاء وتلاميذ عبد الله بن عباس ، وقفي على ذلك معمر اليمنى الذى جمع مروياته مبوّبة ، ثم الإمام مالك حيث وطأ موطأه المشهور ، ثم ابن عيينة الذى جمع الأحاديث فى كتاب سماه (الجامع والتفسير) ثم أبو سفيان الثورى الذى ألف كتاب (الجامع) . ولأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل سنن ومسانيد سوف نتكلم عليها وعلى الكتب الستة الشهيرة فى محيط الحديثين .

أبو حنيفة ومنهجه

أما الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضى الله عنه ، فقد روى من السنة النبوية ما جمعه من بعده أصحابه وتلاميذهم ، وقد كان رضى الله عنه من المدرسة الحديثية التى أخذت بالرأى وعاضدت التفكير الحر ، نعم إنه ليس أول من جنتح إلى ذلك ، ولكنه كان من أقوى أنصار هذه الفكرة فقد آزرها حتى وصلت إلى الذروة . والمؤرخون مختلفون فيما رواه أبو حنيفة وما رده من الأحاديث . فمن قائل : إنه روى سبعة عشر حديثاً ، ومن قائل : إنه روى أضعاف ذلك . ويقول ابن أبى شيبة : إن أبا حنيفة روى مائة وخمسة وعشرين حديثاً ، ويقول يوسف بن أسباط : إنه روى أربعائة حديث أو أكثر . وقد قامت معركة بين أنصار أبى حنيفة وخصومه فى هذا الشأن ، أو بمباراة أدق بين مدرسة الرأى ومدرسة النص . وقد نعرض لهذه المسألة فى وضوح وجلاء بعد أن نفرغ من الكلام عما نحن بصددده من مصادر السنة النبوية الكريمة .

ومن الإنصاف لأبي حنيفة أن نقول : إن هذا الإمام لم يأخذ بالرأى مجرداً ، وإنما استند فيه إلى القياس المرتكز على الدليل ، والحق نقول : إنه لم يردّ حديثاً صحيحاً ثبت له صحته ، ولم يخالف حديثاً قوياً استبان له قوّته ، غير أنه كان يشترط في قبول الحديث شرائط خاصة إذا لم تتوافر رفض الحديث ورده ، وليس في هذا غضاظة في الدين ، والتاريخ يقص علينا أن البخاري كان له شروط في نقل الحديث ، ولمسلم شروط ، وغيرهما شروط ، ولم يطعن أحد على هؤلاء مذهبهم في توثيق الأحاديث وتوحيدها . ولقد ظهر أبو حنيفة في عهد العباسيين وكان هذا العهد عهد فتن ، لأن دولتهم قامت على أنقاض دولة الأمويين ، كما كان العباسيون يوجسون على دولتهم خيفة من العلويين ، وشاع يومئذ وضع الأحاديث لأغراض سياسية . فإذا كان أبو حنيفة قد تشدد في نقد الأحاديث لتخثيرها ولم يأخذ إلا بالقليل منها ثم قاس الأحكام على ماصح عنده فلا يعيبه ذلك ولا يصح أن يتهم بالفرض والهوى إلا من ضعف النظر إلى الحقائق قصار البصر بالأمور ، لأن الفرض والهوى إنما يتهم بهما رجل يتطلع إلى الحكم أو يتعشق السلطان ؛ وأبو حنيفة لم يتطلع إلى الحكم يوماً حتى يقال إنه رفض حديثاً لأنه ضالع مع أهل الحكم والسلطان فقد عرض عليه الحكم فأباه . ولعلنا ندرك فضل أبي حنيفة وحرصه على نقد الحديث من منهاجه الذي اختاره لقبول الأحاديث والاستدلال بها على الأحكام .

وهذا المنهاج ينتظم القواعد الآتية :

أولاً : عرض أحاديث الآحاد على ظواهر الكتاب وعموماته فإذا

خالف الحديث أحد الأمرين أو كليهما أخذ بالكتاب وترك الحديث ترجيحاً لأقوى الدليلاين .

ثانياً : الأخذ بالأيسر من العقوبات إذا وردت في الحدود أحاديث تختلف شدة ويسراً عملاً بما أثر عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روى « أنه صلى الله عليه وسلم ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً » مصداقاً لقول الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يسروا ولا تعسروا » وقوله « إن هذا الدين يسر » .

ثالثاً : عدم مخالفة الحديث للعمل المتواتر عن الصحابة والتابعين أنى كانوا وأين كانوا .

رابعاً : عدم مخالفة حديث الآحاد حديثاً مشهوراً لأنه أقوى منه سنداً .

خامساً : ألا يكون الحديث قد طعن عليه السلف من الصحابة أو التابعين . سيقول بعض الناس إذا كان أبو حنيفة في هذا المكان من الدقة والشدة فكيف الموازنة بين ذلك وأخذه بمراسيل الثقاة من الرواة والمرسل : ماسقط منه الصحابي الذي سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نقطة الارتكاز أو القمة في سند الحديث ؟ . ونحب أن نقول قبل أن نتحدد مركز الإمام أبي حنيفة مما حسبه الناس مضيقاً : إنه ليس الوحيد بين الأئمة في الأخذ بالمراسيل ، فإن أبا داود يقول : إن العلماء كانوا يحتججون بالمراسيل ، ومنهم سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء

الشافعي فتشكلم فيها . ونقل ابن جرير الطبري : أن العلماء جروا على العمل بالمراسيل حتى جاوز التاريخ القرن الثاني من الهجرة فظهر من قال بردها . فأنت ترى أن أبا حنيفة رضى الله عنه لم يكن متهاونا يوم أخذ بالمراسيل ولم يكن متشدداً حين رد كثيراً من غيرها فظهر مقلاً في رواية الأحاديث ، ولقد أوضح ابن خلدون في مقدمته هذه النقطة الشائكة فقال : تقول بعض المبغضين المتسفين فقال : إن من الأئمة من كان قليل البضاعة في الحديث فلماذا قلت روايته ، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة ، لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة ، ومن كان قليل البضاعة في الحديث فيتمتع عليه طلبه وروايته والجد والتشهير في ذلك ؛ ليأخذ الدين عن أصول صحيحة ، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها . وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعترض فيها والعلل التي تعترض في طريقةها ، سيما وأن الجرح مقدم على التعديل عند الأكثر فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقل رواية الضعيف في الطرق . والإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد في شروط الرواية والتحمل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسى وقلت من أجله روايته فقل حديثه ، لا أنه ترك رواية الحديث متعمداً لخاشاه من ذلك ، ويدل على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم والتحويل عليه واعتباره رداً وقبولاً .

وأما غيره من الحديثين ، وهم الجمهور فتوسعوا في الشروط وكثر

حديثهم ، والكل عن اجتهاد . وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط
وكثرت روايتهم ، وروى الطحاوى فأكثر وكتب مسنده وهو جليل
القدر ولكنه لا يعدل الصحيحين .

والحق أن أبا حنيفة روى كثرة من الأحاديث لم يستوعبها أحد من
أصحابه ولم يستقصها أحد من تلاميذه الذين صنفوا المسانيد العديدة — فقد
بلغت ستة عشر : منها مسند أبي يوسف ، ومسند محمد بن الحسن ،
وأكبرها مسند أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو الباهلي ، وأجمعها
مسند قاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي ، جمع فيه خمسة
عشر مسنداً التي سبقتها وسماه (جامع المسانيد) . والواقع أنه لم يستقر
جميع ما في هذه المسانيد ، وهذا يدل على أن أبا حنيفة لم يكن مقلداً
في الأحاديث .

وإذا عرف القراء أن ابن خلدون كان مالكي المذهب وأننا نتمسك
على هذا المذهب أيضاً أدركوا أننا نكتب هذا كما كتب ابن خلدون
للإنصاف والحق والتاريخ .

مالك ومنهاجه

والآن نتكلم على موطأ مالك بن أنس بن أبي عامر الأصمحي إمام
دار الهجرة بل إمام الحجاز في عهده غير مزارح . وكان لأمة رضى الله
عنها فضل توجيهه إلى الاشتغال بالعلوم الدينية ، فقد أوصته بالسكوف على

الدراسة وأرشدته إلى ربيعة ونافع فأخذ عنهما ، كما تقلد لزهري وابن دينار وابن المنكدر وغيرهم من المحدثين والفقهاء .

والمعروف عن مالك أنه كان من أنصار الرأي الحر ، زاره الخليفة العباسي بالمدينة وطلب إليه أن يضع كتابا يجمع كلمة الناس . على أن يتجنب فيه تشديدات ابن عمر ، ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود ، فأبى مالك وكان هذا الإباء جنوحا منه إلى حرية الرأي التي لا ترضى الحجب والعسر وإكراه الناس ، فهو من مدرسة حرية الرأي كأي حنيفة ، وقد مارى في هذه الحقيقة بعض الناس ، ولكن موطأ مالك يرد على هؤلاء في قوة الحق ، فكثيرا ما تطالعنا فيه عبارة مالك حين يمرض للحكم فيقول - فيما نرى - قال الليث بن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة قال فيها برأيه وكلها مخالفة لسنة الرسول ، وقد هال هذا القول قصار النظر من المتأخرين فحسبوه انتهاما للإمام مالك وراحوا يحماون عليه ، يقولون : إن مالك ليس محدثا ولو كان محدثا ما قال برأيه تاركا ماصح من سنة الرسول وحديثه فإن المحدث لا يخالف ذلك وخاصة إذا كان من مروياته ، ولكن مالك يرد على هؤلاء من ثنايا التاريخ ، قيل له قديما : في الموطأ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة والتابعين وقد تكلمت فيه برأيك . فقال رضى الله عنه : تكلمت برأى على الاجتهاد وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ولم أخرج عن جهاتهم إلى غيره . وهنا يستطيل جماعة على مقام الإمام مرة أخرى فيجادلون في الموطأ ينكرون أنه كتاب حديث ويدعون أنه كتاب فقه . بنوا هذا على

الأصل الأول الذى أنكروا فيه على مالك أنه محدث وقالوا: إن فاقد الشيء لا يعطيه، قال ابن معين: إن مالكا لم يكن صاحب حديث وكان صاحب رأى. واسنأ نحاي مالكا ولا نتجنى على ابن معين إذا خالفناه في الشق الأول من كلامه، فنعن لانمارى فى أن مالكا كان صاحب رأى وإنما نمارى فى أنه ليس صاحب حديث. فأهل الحديث دراية ورواية مجمعون لاعلى أنه محدث فحسب، بل على أنه من عيون أو أعيان الحديثين، ويكفيها من شهادتهم قولهم: إن السلسلة الذهبية هى رواية مالك عن نافع عن ابن عمر.

ولا يقف فى طريق هذا الإجماع انفراد ابن معين بمخالفته، ولا يقلل من شهادة الحديثين تترك المقتفين آثار الأئمة فيما يأخذون ويذرون. يقولون: إن مالكا ترك الحديث حينما وجنح إلى رأى. ونقول لهؤلاء: إن أبا حنيفة فعل هذا وأكثر فيه، وقد فرغنا من الفصل السابق وفى يدنا علم أبى حنيفة مرفوعا على أول قلعة منيعة للمحدثين لا يقتحمها عليه مجادل. وحسبنا شهادة الإخصائيين من أهل الحديث لهذين الإمامين الجليلين. والواقع أن مالكا لم يقل برأيه إلا حيث لا يجد حديثا قويا ولا إجماعا مدنيا، ولا يرد حديثا إلا إذا وهن سنده أو عارضه إجماع أهل المدينة! وإذا تصفحت موطأ مالك رأيت كيف اتجه مالك فيه وجهة العناية لفقهية بالأحكام، لا وجهة العناية التاريخية أو القصصية أو السندية، الموطأ كتاب حديث فقهى جمع من الأحاديث ما يؤتم أبواب الفقه من بادات ونحوها، وهذه دعامة من دعائم مذهبه. والدعامة الأخرى إجماع

أهل المدينة ، فإذا روى عن الإمام مالك قول يخالف فيه حديثاً صحيحاً بسنده أو سند غيره فذلك لأنه يستند إلى إجماع أهل المدينة . والإجماع أقوى من حديث الآحاد حتى لو ارتقى إلى مرتبة الصحة ، لأن صحته لا تعارض النسخ ؛ وقد بعث الليث بن سعد إلى مالك بن أنس يعرض عليه ما أخذته الناس عليه من مخالفة مذهبه لما جرى عليه العمل في البلدان الأخرى وما حذوه من الأحاديث . فرد مالك عليه يقول : إن الناس تبع لأهل المدينة التي كانت إليها الهجرة وبها نزل القرآن وقد أصبت بالذي كتبت . وما من أحد أشد تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه مني

والمتصفح للموطأ المتتبع لأبوابه يرى أن مالكا اعتصم بإجماع أهل المدينة في زهاء خمسين مسألة .

ولقد جمع مالك فيه ١٧٢٠ حديثاً منها ٦٠٠ حديث مسند ، ٢٢٢ حديثاً مراسلاً ، ٦١٣ حديثاً موقوفاً ، ٢٨٥ حديثاً مقطوعاً قصد من جمعها إلى الاستدلال على الأحكام . فإذا كان الناس بعد مالك صنفوا كتب الحديث على نحو يخالف ما صنفه مالك في الموطأ فلا يضير هذا مالكا ولا موطأه ، فقد كان المحدثون في عهد الصحابة والتابعين محدثين فقهاء ، ثم بدأ عهد التأليف واصطلح الناس على أن المحدث من يجمع الأحاديث وتتبع أسانيدھا ونقد رجالھا ، وقسموا المحدثين إلى قسمين : قسم للحديث دراية ، وآخر للحديث رواية ، وموطأ مالك من العهد الأول الذي حالف فيه الحديث الفقه .

ولقد رُوى موطأ مالك بخمس عشرة رواية بقي منها إلى الآن اثنتان :
رواية يحيى المصمودي والأخرى رواية محمد بن الحسن الشيباني . وليس من
شك في أن كثيراً من أهل العلم في الصدر الأول وفدوا على مالك بالمدينة
يستمعون منه الموطأ ويذيعونه في الأقطار ويؤلفون على غرارهِ وينهجون
نهجه : منهم الشافعي رضي الله عنه الذي امتدح الموطأ بأنه أصبح كتاب بعد
كتاب الله تعالى ، ومنهم تلاميذ مالك المصريون كابن القاسم وابن وهب
وأشهب وابن عبد الحكم والحاتر بن مسكين ، وإليهم يرجع الفضل
في انتشار مذهب مالك في مصر وأفريقية والأندلس والعراق ، وعلى
ابن القاسم وفد أسد بن القرات من القيروان فقرأ عليه الموطأ ثم عاد إلى
بلاده فألف كتاب الأسدية وسحنون من المغرب الذي ألف مدونته بعد عودته
من مصر وعبد الملك بن حبيب من الأندلس الذي ألف الواضحة وتلميذه
العتبي القرطبي الذي ألف العتبية والكل يصدر عن الموطأ الذي يعتبر
في نظر الجميع الأصل الأصيل الجامع والمنهاج الرفيع الفارع .

الشافعي ومنهاجه

نتكلم في هذا الفصل على الإمام الشافعي رضي الله عنه كمحدث جمع
بين الحديث والفقه لئلا نرد عن الفقه الإسلامي عادية المرجعين الذين يدعون
أن الفقه الإسلامي دُون قبل أن يدون الحديث وأن من الأئمة الفقهاء من
كان فقيهاً غير محدث . والإمام الشافعي ثالث الأئمة الأربعة ظهوراً ،

وهو أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي الهاشمي أبا ، الأزدي أمّا ، الغزي مولداً ، المكي المدني نشأة ، العراقي البغدي ترحلاً ، المصري إقامة و وفاة .
ولد رضى الله عنه بغزة سنة ١٥٠ هـ ولم تلبث أسرته حتى انتقلت إلى مكة فنشأ في وسط عربي ، فانشج بثوب الأدب العربي نثره ونظامه وبرز في ذلك حتى لقد حملت شهرته كبار الأدباء والشعراء أن يفدوا عليه ليستمعوا منه ويتلقوا عليه روايات من الشعر القديم والنثر التليد ، فكان حجة يروى ويروى عنه فلا يستطيع أحد أن يجادل في توثيقه . يقول الأصمعي : لقد استمعت إلى الشافعي وهو يروى أغاني بني هذيل فما رأيت عربياً أضبط ولا أحفظ منه .

والذي يعيننا من هذه الرواية : شهادة الأصمعي للشافعي بالضبط والحفظ ، وهما صفتان لازمتان المحدث الحجة الثبت الثقة ، ونحن بسبيل الكلام على الشافعي المحدث الفقيه ، ومن أخص صفاته العلم بلغة العرب ، يقول ابن الحاجب في تعريفه إذا تحدثت عن اللغات : هذه لغة الشافعي كما يقولون لغة تميم وربيعة ، وإذا كان التلقي شرطاً في رواية الحديث فإن الشافعي تلقى الحديث بمكة ، كما تلقى الفقه على شيخ الحرم مسلم بن خالد الزنجي وعلى سفيان بن عيينة ، ولما بلغته شهرة الموطأ عكف على حفظه فحفظه ثم سافر إلى المدينة سنة ١٧٠ هـ وهو في العشرين من عمره فلقى مالسكا وقرأ عليه الموطأ وبقي عنده حتى مات مالك سنة ١٧٩ هـ . وشاء الله أن يتولى الشافعي وظيفة باليمن وكان له اتصال بالعلويين فوجد عليه المباسيون واستدعاه هرون الرشيد فوفد عليه بالرقعة سنة ١٨٧ هـ ، واستطاع

الشافعي بماله من مواهب أن يحوز ثقته وأن يكسب عطفه وأن يتزمل بكرمه ثم رحل إلى مصر لأول مرة سنة ١٨٨ هـ وكانت شهرته كتلميذ لمالك من دواعي استقباله بالخفاوة من زملائه المصريين تلاميذ مالك الذين نشروا مذهب مالك بمصر كما أسلفنا في الفصل السابق .

وفي سنة ١٩٥ هـ ذهب إلى بغداد يحمل تاج الإمامة والاجتهاد المطلق ، ولقي هناك من بعض أصحاب أبي حنيفة كرم الضيافة وحسن التقدير ، وتعرف هناك بابن حاكم مصر فشججه ذلك على أن يعود إلى مصر لينشر مذهبه كإمام لا كزميل ، فدخلها في شوال سنة ١٩٨ هـ ، ولم يستقر به المقام حتى قامت بعض الثورات فعاد إلى مكة بعض الزمن ثم عاد إلى مصر سنة ٢٠٠ هـ وأقام بها حتى توفي في رجب سنة ٢٠٤ هـ وكان في كل هذه الرحلات المباركة ينشر الحديث والعقيدة كما تنشر الشمس ضياءها وحرارتها ، أو كما يطر الغيث وابله وطله .

ويخطئ من يظن أن الشافعي كان فقيها ولم يكن محدثا ، فليس يصح في الأذهان الصافية أن يكون الشافعي فقيها مجتهدا مطلقا ولا يكون محدثا ، والحديث أحد معيني الوحي الذي ينهل منه الجهد إذا غم عليه الحكم وابتغى الدليل وفصل الخطاب .

ومالنا نضرب في بيداء النظر عند الاستنتاج ونتوجه شطر الاستدلال عند الاحتجاج وفي يميننا كتاب السنن للشافعي (مسنده) بهامش الجزء السادس من الأمّ وسواء أكان من جمعه أم من جمع النيسابوريين لتقطوه من أحاديث الأمّ ، فهو كتاب حديث لا ريب فيه . وقد استوعبناه

قراءة فوجدناه يجرى على أسلوب الحديث الفقيه ، يروى الأحاديث التي يعتمد عليها في الاستدلال على الأحكام ، شأنه في ذلك شأن مالك في الموطأ ؛ وهناك كتاب اختلاف الحديث بهامش الجزء السابع من الأم ، وإذا كان الناس قد أخذوا على مالك أنه يروى الحديث ثم يخالفه إلى الأخذ بالرأى تمشياً مع إجماع أهل المدينة ، فقد أخذوا على الشافعى أنه يروى من الأحاديث ما عرف عنه خلافه من الأقوال ، واثن كانت مهمتنا يسيرة في الكشف عن وجهة مالك فيما أخذ عليه فهى أيسر في إيضاح موقف الشافعى فيما نسب إليه . فقد كان له مذهبان : مذهب قديم ، وآخر جديد ، فله في العراق مذهب ودليل وله في مصر مذهب ودليل ، وليس من الدقة بمكان أن يقال إن اختلاف المذهبين يعود إلى اختلاف الدوافع عند الانتقال من مكان إلى مكان أو تنوع الظروف والملاسات ؛ فالحق أن الاختلاف إنما يرجع إلى الاجتهاد في الاستدلال ، أو تمحيص الدليل بترجيح حديث على حديث ، وهذا هو القطب الذى تدور حوله رحى اجتهاد الأئمة المجتهدين ؛ ومن عرفان الفضل لأهله أن يذكر علماء المسلمين (وخاصة الفقهاء) الإمام الشافعى بالخير الكثير ، فإنه يرجع الفضل في تأسيس المدرسة الفقهية الحديثية التى تقوم في الاستدلال على أصول واضحة ، وأصدق مرآة نرى فيها هذا الاتجاه الجديد كتاب الرسالة الذى أنه بالمرأى بقاء على إلحاق عبد الرحمن بن مهدي ، فقد طلب إلى الشافعى أن يؤلف كتاباً يشرح فيه آى الكتاب الكريم ، ويمحص الأخبار ويوضح الناسخ والمنسوخ من القرآن والحديث ، ويبين حجية الإجماع ،

ويكشف عن حقيقة الأخذ بالقياس الذي استحدثته أبو حنيفة كدليل من أدلة الدين . فرأى الشافعي بثاقب بصره ونافذ بصيرته أن يتوسط في الأخذ بهذا الدليل فلا يسلس له القياد ولا يكبحه ، فوضع له من الوسائل ما كمل مواعته المنقول : من كتاب الله وسنة الرسول ، على نحو ما يرى المتصفح لكتاب الرسالة الذي يعلن في جلاء ووضوح : أن الشافعي كان محدثاً وقيماً وأصولياً من النوع الغدّ الفريد ، ولقد أعاد الشافعي النظر في كتاب الرسالة بعد ما غادر العراق واستقرّ به المقام في مصر .

يحدثنا الفخر الرازي أن الشافعي صنف الرسالة ببغداد ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيفها وفي كل نسخة منها علم كثير ، وتعتبر الرسالة نقطة التحول التاريخي في العقيدة الإسلامية الجديد ، وقد وفق الشافعي أعظم التوفيق في الموازنة بين طريق الاستدلال بالقياس قديماً وحديثاً ، وكان في ذلك واسع الأفق إلى حد بعيد ، وله في ذلك رأي متزن حصيف ، فهو من أهل الرأي المناصرين للحديث حتى اشتهر في بغداد بأنه عضد الحديث ، وسمى الشافعية في خراسان أهل الحديث ، يقول أحد الفارسيين : لقد كان المحدثون رقوداً حتى ظهر الشافعي فأيقظهم من رقودهم فتيقظوا . وله في مراسيل الأحاديث موقف غير موقف أبي حنيفة وأصحابه ، فهو لا يثق إلا بمراسيل ابن المسيب ، ولا يعمل بالاستحسان ولا بالاستصحاب ، فإن كان من الشافعية من يخالف ذلك فهم المتأخرون ، وما لنا نتحدث عن منهج الشافعي في الاستدلال وهو يحدثنا عن ذلك في كتابه الأمّ إذ يقول : الأصل قرآن أو سنة ، فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الإسناد به فهو المنتهى ، والإجماع أكبر من الخبر الفرد والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به ، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها ، وليس المنقطع بشيء ماعدا منقطع ابن المسيب ، ولا يقاس أصل على أصل ولا يقال للأصل لم وكيف ؟ وإنما يقال للفرع ، فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة .

وكتاب الأم الذى نقلنا عنه منهج الشافعى كتاب رواه الثقات عن الشافعى ، ورواه عنه فى القرن الثالث : البويطى ، وابن أبى الجارود ، ورواه أيضا الربيع المرادى ، وقد روى فى القرن الخامس بمدة روايات ، والنسخة المتداولة اليوم هى رواية الربيع وفيها شيء منقول أيضا عن البويطى وابن أبى الجارود .

والشافعى مؤلفات أخرى تثبت أن له قدما راسخة فى الفقه والحديث . ولقد جادل حنفى يوما شافعيًا فقال الأول للثانى : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال الشافعى : ناشدتك الله ، أتريد الحق أم الجدل ؟ فقال الحنفى : بل الحق أريد ، قال الشافعى : أيهما أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال الحنفى : صاحبكم ، قال الشافعى : أيهما أعلم بالسنة ؟ قال الحنفى : صاحبكم ، قال الشافعى : أيهما أعلم بأقوال الصحابة ؟ قال الحنفى : صاحبكم ، قال الشافعى : فلم يبق إلا القياس وإنما يعتمد على هذه القواعد الثلاث .

وحسبنا أننا بدنا كيف عقد للشافعي لواء الزعامة بين المحدثين
في أوائل القرن الثالث الهجري بشهادة أنصاره ومخالفيه .

ابن حنبل ومنهجه

أما الإمام أحمد بن حنبل ، فمن محدثي القرن الثاني والثالث . ولد
رضي الله عنه سنة ١٦٤ هـ ببغداد ، وبدأ دراسة الحديث سنة ١٧٩ هـ على
أقطاب رجاله ، وفي سنة ١٨٤ هـ رحل في طلب العلم وخاصة الحديث
يتلمسه في مظانه من أقطار الأرض ثم رجع إلى بغداد حجة ثقة ثبتا دراية
ورواية ؛ وفي سنة ١٩٥ هـ لقي الشافعي فصحبه إلى سنة ١٩٧ هـ وتلمذ له ،
فسكان شافعي المذهب في بدء أمره مجتهدا في نهايته ، فما هو سر ذلك
وما هو الباب السماوي الذي فتح له فظل يعرج فيه حتى بلغ مرتبة
الاجتهاد ؟ فلقد وصل في سنة ٢٣٠ هـ إلى مركز ممتاز عند عامة الناس
وعليتهم وحكامهم ، وكانت له منزلة كبيرة عند الخليفة المتوكل العباسي
في بغداد . وقد توفي الإمام أحمد سنة ٢٤١ هـ ودفن بمقابر الشهداء .

إنه لم يخلق بجناحيه ليرقى إلى سماء مكانته ، ولم ينصب له معراجا
يرفعه إلى تلك السماء ، وإنما رفعه إلى هذا المقام السامي علمه وعمله
بالحديث ، وكان يسلك في عمله طريقا لا ترى فيه عوجا ولا أمثا ، وهو
طريق الحدث الملتزم سبيل الحديث لا طريق الفقيه الأصولي المتأول
في التخريج طبق الوقائع والظروف والملايسات يجلي هذه الحقيقة ، موقفه
محنة القول بخلاف القرآن سنة ٢١٨ هـ على عهد الخليفة المأمون ، فقد

أبى الإمام أن يقول بخلقه تصرّيحاً أو تلميحاً أو تعريضاً وهو يعلم أن مصيره الختمى أن يكون سجيناً ، ولعله كان يتعزى في سجنه بقول يوسف عليه السلام « رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه » .

وهكذا لبث في السجن بضع سنين من سنة ٢١٨ إلى سنة ٢٢٧ هـ وهو العام الذى توفى فيه المعتصم ، وظل ثابتاً على عقيدته ورأيه رغم تردد فانيه عليه بالفداء والعشى يريدون قوله بخلق القرآن ، ولكن عزيمته المؤمنة استعصت على فتنهم وانتصرت على محنتهم ، فما أن توفى المعتصم وخلفه المتوكل حتى خلى سبيله وأكرم مثواه ، وكان فى استطاعة الإمام أحمد أن يجتاز هذه الحنة كما اجتازها كثير من معاصريه الفقهاء والمحدثين ولو عن طريق التحلل بالضرورة أو التعريض ، ولو قد فعل - كان له سند من القرآن « إلا أن تتقوا منهم تقاة - إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » أو من الحديث « إن فى المعارض مندوحة عن الكذب » . فهل كان يرى أن مصيره المرتقب لا يحقق الضرورة أو لا يبلغ درجة الإكراه ، أو أن عزيمته فوق الضرورة والإكراه ؟ لعل كل هذا أو بعضه صحيح .

وهل كان يرى التعريض هنا من الحيل القولية أو الحيل فى الاعتقاد وهو رجل لا يرى الحيل طريقاً يسوغ سلوكه فى الدين .

نعم إن غيره من الأئمة أخذ بالحيل العملية والتعريض القولى ، فهذا أبو حنيفة يرى الأخذ بالحيل ولا يأبى الأخذ بالمعارض ، وهو أول من عرف عنه الاهتمام بالحيل والتوسع فيها . وفى تاريخ بغداد يقول عبد الله

ابن المبارك : إن أبا حنيفة وضع كتابا في الحيل ، وهنا يتحدثنا ابن المبارك عن يستعمل هذا الكتاب أو ينظر فيه أو يفتى به فيحكم حكما لا يشاركه الرأي فيه ، فقد نعى نعيًا صارخا لاهوادة فيه .

ويقول الحنفية في تبرير موقف إمامهم : إن الحيل أسلم ديننا وأبقى عليه من مخالفة أحكامه أو رفعها باسم الحاجة والاضطرار ، ويروون عن أبي حنيفة حوادث في الحلف وغيره من الوقوف والنفقات والوصايا ما يدلون به على أنه كان آية في الذكاء .

أما الشافعي : فكان لا يرى الأخذ بالحيل ، ولكن آراءه في حل مسائل الأيمان تدل على توقد الذهن والتفكير الناضج السليم ، فلم يلجأ إلى القول بالحيل ولكن سرت إلى تلاميذه فكرة الأخذ بها من الحنفية ، فألف الصيرفي والقزويني وابن سراقه العامري كتبها فيها ، وأنكر عليهم ذلك الغزالي وعبد الرحمن بن زياد ؛ ومن الحنابلة من أخذ بالحيل في أفق ضيق محصور ، فقد جنى ابن القيم الجوزية في كتابه [أعلام الموقعين] إلى جواز الحيل إذا كان الهدف جائزا والسبيل إليه غير محظور .

وهذا بحث طويل لا يتسع له هذا المسكان ولسنا بصدده وإنما نحن بصدد الكلام على إمام محدث درس وجمع وفهم الحديث ، فلماذا لم يركب متن التعريض لينجو من سجن طويل عملا بمحدث صحيح .

وستنزل عن القراء حيرة السير في بيداء الاحتمالات والألغاز والأحاجي التي تتأرجح بين الحق والباطل إذا كشفنا لهم عن حقيقة ما يميزه الإمام أحمد من المعارض ، فهو يميز التعريض إذا كان الحق فيه

سائقا وقائدا لا يصدر المرء فيه عن باطل ولا يبغي به غير الصواب ، وهو بعينه ما يقول به ابن القيم كما أسلفنا ، وهو بعينه ما يقول به النووي من أئمة الشافعية في كتاب [الأذكار] ؛ ولقد سلكنا في حديثنا عن الإمام أحمد مسلكا حرصنا على أن نبرزه على حقيقة رجالا كاملا في صدقه انبين أنه محدث - كما قلنا - حجة ثبوتا ثقة ؛ فله في الحديث كتاب المسند رواه عنه ابنه عليّ وكتاب العلل والرجال وكتاب أصول السنة وفضائل الصحابة . والناظر في هذه الكتب لا يستريب في أنه محدث مطبوع على الدقة في رواية الحديث حتى لقد قال الطبري والمقدسي وابن عبد البر : إنه محدث وليس بفتية ، ولكننا نستطيع أن نخالفهم وفي يدنا دليان : معقول ومنقول . أما الأول : فلأن الحديث إذا استبحر كان مجتهدا ، وفيه يجتهد الحديث إذا لم يكن في فقه الدين ؟ وقد كان الإمام أحمد من المستبحرين في الحديث .

وأما الدليل المنقول فإن كتاب المسائل الذي جمع أجوبته على أسئلة السائلين في شتى مسائل الفقه دليل على فقهه أي دليل وهو على غرار مدونة مالك الكبرى ، وهو فقيه سافى يستنبط الأحكام من الحديث ولكنه لم يبلغ في الفقه درجته في الحديث وإن كان العكس هو الشائع بين الجماهير ، ولو اتسع المجال لسكشفنا عن طريقته في جمع الحديث وما بذل من جهود في إخراج مسنده للناس .

مسند الإمام أحمد

نهج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده منهجا يدل على تفوقه في السنة النبوية الكريمة وإحاطته بأساليبها ورجالها ، وإذا كان الإمامان : البخارى ومسلم وغيرهما قد رتبوا صحاحهم على أبواب الفقه ، وإذا كان آخرون رتبوا كتبهم في الحديث على حروف المعجم لأنهم رأوا في هذا وذلك سهولة في الاستدلال على موضع الدليل وهداية إلى ضالته الممنوعة إذا حفظوا متن الحديث ؛ فإن الإمام أحمد رتب مسنده على طريقة تكافئ أهل الرواية في الحديث وعلى أسلوب يميز هؤلاء الرواة حيث يقبوعون مكانهم في السنة ، ويوضح لنا مركزهم من الإكثار والقصد والإقلال في الرواية ، وتلك وجهة تبين لنا عناية الرجال المحذنين بجمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهى وجهة لا يطاولة فيها أحد من أصحاب المسانيد وفيها الدليل على أن الإمام أحمد محدث من النوع الغزير كما أسلفنا .

بدأ الإمام أحمد مسنده برواية سماها : مسند أبى بكر ، فروى الحديث المعروف في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال : قام أبو بكر رضى الله عنه خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرءون (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) وإنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » ثم أتبع ابن حنبل هذا المسند بمسانيد كبار الصحابة : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ،

وعلى بن أبي طالب ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وسعد
ابن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي عبيدة
عاصم بن الجراح . ثم بمسانيد : عبد الرحمن بن أبي بكر ، وزيد بن حارثة ،
والحارثة بن خزيمة ، وسعد مولى أبي بكر ، والحسن بن علي ، والحسين
ابن علي ، وعقيل بن أبي طالب ، وجعفر بن أبي طالب ، وعبد الله
ابن جعفر ، والعباس بن عبد المطلب ، والفضل بن العباس ، وتمام
ابن العباس ، وعبد الله بن العباس . وهذا ما تضمنه الجزء الأول من مسند
الإمام أحمد ، أما الجزء الثاني فقد تضمن : مسند عبد الله بن عمر
ابن الخطاب ، ومسند عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومسند أبي هريرة .
وفي نهاية هذا الجزء حديث أبي رزمة حين ذهب في شبابه مع أبيه إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمع عدة أحاديث رواها عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جمعت من الأحكام والحكم الكثير ، وروايتها تدل على
مبلغ ذكاء الراوي وحرصه على ما سمع ويسميها رجال الحديث : رواية
الأحداث والشيوخ ، ويقول المحدثون : إن ابن عباس وابن مسعود
وابن عمر وابن عمرو وأبا هريرة ممن أكثروا في رواية الحديث ولأولهم
من الأحاديث في مسند الإمام أحمد ما يشغل ١٦٠ صفحة ، والثاني ما يشغل
٩٢ صفحة ، والثالث ما يشغل ١٥٦ صفحة ، والرابع ما يشغل ١٣٢ صفحة ،
والخامس ما يشغل ٣١٢ صفحة .

ويتضمن الجزء الثالث : مسند أبي سعيد الخدري ويشغل ٩٨ صفحة ،
ومسند أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشغل ١٩٤ صفحة

ومسند جابر بن عبد الله ويشغل ١٠٨ صفحة ، ثم مسانيد المسكين
رضى الله عنهم ؛ ومنهم : صفوان بن أمية ، وحكيم بن حزام وولده هشام ،
وسيرة بن معبد ، وقد ختم هذا الجزء بحديث أم سليمان بن عمرو
ابن الأحوص .

ويتضمن الجزء الرابع مسانيد المدنيين رضى الله عنهم ، ومنهم : عبد الله
ابن الزبير ، وقيس بن أبي غرزة ، وأبو سريحة الغفاري ، وعقبة بن الحارث ،
وأوس بن أبي أوس الثقفي ، وأبو رزين العقيلي ، وعباس بن مرداس
السلمي ، وقتادة بن النعمان .

ويتضمن الجزء الخامس مسانيد من يلي هؤلاء رتبة وطبقة ، وروى
فيه عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب بشأن ليلة القدر قال : « تذاكر
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة القدر فقال أبي بن كعب : أنا
والله الذي لا إله غيره أعلم أى ليلة هي . هي الليلة التي أخبرنا بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة سبع وعشرين تمضي من رمضان ، وآية ذلك أن
الشمس تصبح الغد من تلك الليلة ترقق ليس لها شعاع » . قال سلامة
ابن كهيل : إن زر بن حبیش أخبره أنه رصدها ثلاث سنين من أول يوم
يدخل رمضان إلى آخره فرآها تطامع صبيحة سبع وعشرين ترقق ليس
لها شعاع ، وعلى هذا الحديث جرى العمل في سائر الأمصار الإسلامية
في الاحتفال بليلة القدر .

ويتضمن الجزء السادس أحاديث من يلي هؤلاء من الطبقات ، وقد
أكثر الإمام أحمد من الرواية عن مجهولين تحت عنوان : فلان من

الصحابة ، ورجل من الصحابة ، وعجوز من الأنصار ، وإنسان من الأنصار ، وبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وشيخ من بني سليط ، وامرأة من بني سليم ، ورجل من خزاعة ، وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ورسول قيصر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذه صورة مصغرة من مسند الإمام أحمد بن حنبل تدل على مقدار ما بذله من مجهود في ترتيب مسنده وجمع أحاديثه ، وهو مسند جدير بأن يعنى بترتيبه على أبواب الفقه في وضع جديد ليسهل الاهتداء منه على موضع الدليل وعلى حروف المعجم ليسهل الرجوع إلى ما فيه من حكم وأخلاق ؛ وقد وفق العالم المسلم الكريم السيد أحمد عبد الرحمن الساعاتي فاضطلع بالمهمة الأولى فأنتم منه بعض الأجزاء ونرجو له التوفيق في مهمته كما نرجو أن يوفق الله الفيورين على السفة النبوية الكريمة إلى الاضطلاع بالمهمة الأخرى .

كيف انتشرت المذاهب في الأقطار الإسلامية

مذهب أبي حنيفة ومالك

نيسط في هذا الفصل كيف انتشرت مذاهب الأئمة الأربعة في الأقطار الإسلامية .

أما كيف انتشر مذهب أبي حنيفة في غير العراق موطنه الذي درج فيه وترعرع ، فالمعروف أن أتباع أبي حنيفة كانوا أصحاب مجالس الخلفاء

العباسيين فكان كلما امتد نفوذ الدولة العباسية إلى قطر كثير مقلدو مذهب الحنفية ، وعلى هذا الأساس ذاع هذا المذهب في مصر والهند والصين والعجم .

وأول من أدخل مذهب الحنفية في مصر القاضى الحنفى إسماعيل ابن اليسع عند ماولى قضاءها من قبل الخليفة المهدي العباسى سنة ١٦٤ هـ فلما صار الأمر في مصر للدولة الفاطمية أصبح القضاء على مذهب الشيعة ، وسكن الشعب كان حراً في التعبد على أى مذهب من المذاهب الأربعة ، وكان مذهب أبى حنيفة أقلها انتشاراً يومئذ لأنه مذهب العباسيين الذين يناهضهم الفاطميون . فلما تقلص ظل الدولة الفاطمية وآل الأمر إلى الدولة الأيوبية سار القضاء على مذهب الشافعية لأنه مذهب الأيوبيين وكان للقاضى الشافعى نواب من الحنفية والمالكية والحنابلة ؛ فلما تولى الظاهر بيمبرس ملك مصر غدا لكل مذهب قاض يحكم بين الناس ، ثم عاد القضاء إلى مذهب الحنفية في عهد العثمانيين حين فتحوا مصر في عهد السلطان سليم الأول ، لأنهم في الأصل من بلاد الصين ثم نزحوا إلى آسيا الصغرى واستقرت دولتهم فيها حتى فتحوا القسطنطينية وغيرها من الأمصار فانتشر مذهبهم فيها ، ولا يزال هذا المذهب منتشراً في مدن مصر والقضاء الشرعى يسير على أرجح الأقوال منه إلا ما صدرت به القوانين الحديثة المستمدة من أقوال الأئمة والعلماء الآخرين .

أما في بلاد المغرب فقد نقل مذهب أبى حنيفة إليها عبد الله بن مروخ ولا يزال هذا المنصب سائداً في تونس إلى الآن وهو مذهب الأسرة المالكة

فيها ، ولكن القضاء يسير على المذهبين الحنفي والمالكي لأن الثاني مذهب كثرة الشعب . والمدرسون في مسجد الزيتونة نصفهم من الحنفية والنصف الآخر من المالكية .

أما مذهب مالك فقد نشأ في المدينة المنورة وقد نقله إلى مصر عثمان ابن الحكم الجزامي وأصحاب مالك المصريون ، وظل هذا المذهب ذاتما حتى قدم الشافعي مصر فزاحم مذهبه مذهب مالك ولكن هذا المذهب ظل مذهب الأغلبية في الصعيد والسودان ، وقد قلنا فيما سبق إن الفضل في انتشار مذهب مالك بمصر وأفريقية والأندلس يرجع إلى تلامذة مالك المصريين كابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم والحارث ابن مسكين ؛ فقد وفد على ابن القاسم أسد بن الفرات من القيروان وقرأ عليه الموطأ ثم عاد إلى بلاده فألف الأسدية وسجنون من المغرب وعبد الملك ابن حبيب من الأندلس ، ثم عادا إلى موطئهما فألف أولهما مدونته والآخر الواضحة وتتلذذه المتبني القرطبي الذي ألف العتبية ، والكل يصدر عن الموطأ الذي يعتبر في نظر الجميع الأصل الجامع والمنهاج الفارع .

أما في الشرق فقد انتشر مذهب مالك بالعراق في القرن الثالث والرابع وضعف في القرن الخامس ولا تزال هناك أقلية من مقلديه كما هم اليوم قلة في الحجاز وفلسطين ، وتمتثقه الأكثرية في أرض السكوت والبحرين وفريق غير قليل من أهل الأحساء حتى اليوم .

كيف انتشر مذهب الشافعي

أما انتشار مذهب الشافعي رضي الله عنه فيرجع لعاملين :

الأول : تنقلات الشافعي نفسه في الأقطار .

الثاني : مجهودات كبار أصحابه الذين عاصروه وأخذوا عنه ثم الذين أخذوا عن هؤلاء الأصحاب .

بدأ نجم الشافعي يسطع حين بلغ الخامسة عشرة من عمره ؛ فقد أذن له شيخه مسلم بن خالد الزنجي بالإفتاء وكان يومئذ بمكة ، وحسبك في ذبوع الشهرة أن يتصدر للفتيا من هو في مثل هذه السن ببلد كمكة هي محط الأنظار ومقصد وفود المسلمين من جميع الأقطار ، وخاصة في موسم الحج الأكبر

إن هذا وحده كاف في تحدث الناس بهذا الأمر الذي يعد من العجيب العاجب ، وكذلك كان شيخه ابن عيينة يحيل عليه أسئلة الفتيا والتفسير . ولما ارتحل الشافعي إلى المدينة لالتقى الموطأ على مالك وجد فيه مالك نموذجاً من الذكاء الخارق جعله يثنى على حفظه وفهمه ووعيه . ومن أجل هذا كان الشافعي في موضع ممتاز بين تلاميذ مالك لا تفتر الألسنة عن ذكره ، ولا ترتد الأبصار عن التطلع إليه إلا كإيلة ، بل كان الشافعي يملك قلب شيخه مالك حتى بعد ارتحاله من المدينة ، فكان مالك يرسل إليه هداياه من حين لآخر ؛ وشاء الله أن يبتلى الشافعي بضعاف النفوس الذين تقوموا منه فضله وعلمه وشهرته ، فوشوا به عند الخليفة الرشيد يتهمونونه

بالتشيع لخصوم الخليفة ، ولكن الله يدافع عن الخالصين ، فسمخر له الفضل ابن الربيع يناضل عنه حتى اقتنع الرشيد ببراءته ، واستقر به المقام بالمراق حيناً وقرأ ما كتبه علماء العراق ، وجالس محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وناظره وحاجه فحجه ، وبلغ ذلك الرشيد فمظمت لديه مكانة الشافعي ، وأصبحت آراؤه حديث المجالس ؛ وهكذا يخلق الله الخير من الشر (فمسي أن تكرر هوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) .

ثم كانت عودته إلى مكة فاستقبله علماءها كزميل ، وجاء موسم الحج فأقبل عليه علماء الأقطار الإسلامية يسألونه كعالم مرموق لا كتمليذ ، أذون ، ثم رحل إلى العراق ثانياً سنة ١٩٥ هـ في خلافة الأمين يؤخذ عنه ويترك عن غيره ؛ وإذا علم القارئ أن من الذين أخذوا عنه يومئذ كبار علماء العراق كأحمد بن حنبل وأبي ثور الزعفراني والكرابيبي تبين أنه عاد إلى العراق في هذه المرة إماماً أي إمام ؛ وقد روى عنه هؤلاء الأربعة كتابه القيم المسمى بالحجة ؛ وقد مكث بالعراق سنتين في هذه المرة ، فذاعت شهرته في المشرقين والمغربين ، وكانت له عودة إلى الحجاز ، ثم عودة إلى العراق للمرة الثالثة في حالة من الإجلال والإكبار ، وكانت سمعته قد سبقته إلى مصر ، فلما رحل إليها سنة ١٩٨ هـ استقبله عبد الله ابن الحكم ، وأنزله لديه ضيفاً كريماً ، وكان عبد الله بن الحكم من أتباع مالِك الذين سمعوا منه .

وفي مصر استقر الشافعي فإذا وفود الشام واليمن والعراق تقصده ثم تعود تنشر مذهبه وآراءه الجديدة التي أملاها عليه نظره في الأدلة ، وأوحى

بها إليه اجتهداه ، وعرفت بالمذهب الجديد ؛ ومن الذين انتشر مذهب الشافعي إلى ماجاورة ، ومن الشام ذاعت آراؤه إلى ماوراءه ، ومن مصر أضاء الشافعي بعلمه آفاق البلاد المتاخمة وغيرها ؛ فقد كانت مصر هي المقر الأخير للشافعي ، واتخذ من مسجد العتيق (جامع عمرو بن العاص) مركزا لتدريسه وفتواه ، وفيها استوت سفينة علي الجودي ، وظل بها حتى توفي رحمه الله ودفن بها .

ومن لهم فضل في نشر مذهبه رضي الله عنه :

(١) أبو ثور وهو إبراهيم بن خالد بن اليانعي الكلبي البغدادي كان على مذهب أهل الرأي قبل أن يقدم الشافعي إلى العراق ، فلما قدم تباه أبو ثور وأخذ يدعو لمذهبه وإن كانت له بعض الآراء الاجتهادية الخاصة يخالف بها مذهب شيعة .

(٢) ابن سريج : وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج الشيرازي البغدادي ، وعنه انتشر مذهب الشافعي في كثير من الآفاق ، وكان يفوق أنصار الشافعي شهرة حتى لقب بالباز الأشهب .

(٣) البويطي : وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري من بلدة بوطبال الصعيد ، أعظم أصحاب الشافعي من المصريين مكانة وعلمًا وشوخليفة الشافعي بعد موته ؛ قيل للشافعي لما حضرته الوفاة من يخلفك ؟ فقال : (ليس أحد أحق بمجلسي بعد أبي يعقوب البويطي) وقد تخرج به جماعة نشروا مذهب الشافعي في معظم البلاد المجاورة .

(٤) الربيع المرادي : مؤذن مسجد عمرو بن العاص ، ومستودع سر

الشافعي ، روى عنه كتابه الأم وغيره ؛ مدحه الشافعي بأنه أحفظ أصحابه وهو ختام روايته بمصر ، وكان الناس يرحلون إليه من الآفاق للأخذ عنه . وقد كان الشافعي وأصحابه أكثر الناس عزوفا عن مجالس الحكماء ، فلم يكن لنفوذ الخلفاء وغيرهم دخل في انتشار مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وفي هذا القدر كفاية .

كيف انتشر مذهب ابن حنبل

المعروف عن ابن حنبل أنه مروزي نسبة إلى مرو ، والواقع أنه خرج من مرو وهو جنين في بطن أمه ، وكان مولده ببغداد سنة ١٦٤ هـ ، فنشأ نشأة علمية فذة ممتازة ، ولكنه اهتم بالحديث غاية الاهتمام حتى صار إمام الحديثين في عصره ، ومع أن بغداد كانت مثابة الحنفية ومهاجر الشافعي ، إلا أن سمعة ابن حنبل كحدث لم ينقص من سموها سلطان الحنفية ولا شهرة الشافعية .

ولقد رحل ابن حنبل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام واليمن ، وكان في هذه الرحلات ينشر العلم ، ويناصر الحق ، ويعني بالسنة ، يقيم بها الحججة على مخالفيه ، وما مسنده الذي جمع فيه أربعين ألف حديث ونيفاً إلا دلائل على تمكنه من السنة ؛ ومع ذلك فهو أحد مؤلفاته الكثيرة التي رفعت ذكره ، ونشرت مذهبه ؛ ولقد أحصيت كتبه يوم وفاته فبلغت اثني عشر حملاً كلها بإملائه عن حفظ ووعي

حدث ابنه عبد الله قال : قال لي أبي خذ أي كتاب شئت من كتب

وكيع (أحد شيوخ الشافعي) فإن شئت سألتني عن الكلام أخبرتك عن الإسناد ، وإن شئت أخبرتك عن الإسناد أخبرتك عن الكلام .

وإذا كان انتشار مذهب ابن حنبل في البلاد التي رحل إليها متوسطاً أو متواضعاً فلأنه كان مزوراً عن مجالس الحكم بل كان مضطهداً منهم ، وقليل من الناس من يستطيعون المجاهرة باتباع الأئمة والهداة الذين هم في هذا المكان من الحكم .

نعم إن هذا الاضطهاد كان من عوامل انتشار مذهب ابن حنبل بعد ذلك ، فقد تسامع الناس بمحنته فمطفؤوا عليه ، فقد جبلت النفوس على حب المظلوم ، والميل إلى نصرته ومعاذته ، وما إن أنجحت محنته حتى أعلن أتباعه من كان يستخفي به ، فكثرت أنصاره كثرة لم تكن مرتقبة .

أما قصة محنته فلها طرفان : طرف أمسك به المؤمن والمعتصم والواثق من خلفاء الدولة العباسية ، فقد بالغوا في اضطهاد ابن حنبل حبساً وضرباً وإهانة وإرهاباً ، فما صدّه كل ذلك عن مناصرة الحق الذي يعتقده ، فقد أريد بهذا الاضطهاد حمله على القول بخلق القرآن ، فما فعل رغم التعذيب والتنكيل .

ولقد كان هذا الموقف موضع إعجاب الناس بابن حنبل ، حتى قال بعض الصالحين : إن الله أعز الإسلام برجلين أبي بكر يوم الردة وابن حنبل يوم القول بخلق القرآن ، وهذه شهادة تكسب ابن حنبل مقاماً لم يرق إليه فقيه ولا محدث ؛ وقيل لبشر الخافي حين ضرب أحمد بن حنبل

لو قت فتكلمت كما تكلم أحمد فقال : لا أقوى على ذلك ، إن أحمد قام مقام الأنبياء .

وجاء بهض أصدقائه فقال : يا أحمد إن القوم قرروا أن يضر نوك حتى تهلك ، فإذا عليك لو دبرت ما تنجوه ؟ والله تعالى يقول : (ولا تفتنوا أنفسكم) فقال ابن حنبل : يا هذا ، اخرج وانظر من في بيت الخليفة من الناس ، فخرج فوجد جمعا كبيرا من الناس وفي أيديهم الأعلام والقراطيس ليسمعوا ما يقول ابن حنبل فيكتبوه ، فرجع فأخبره بذلك ، فقال : أماضل هؤلاء جميعا بل أموت ولا أضلهم ، فتهجب الرجل وقال : إن ابن حنبل هانت عليه نفسه في الله .

أما الطرف الآخر من هذه الحنة فأمسك به الخليفة المتوكل فقد غمر ابن حنبل تكريما وتعظيما وإثراء وبسطا ، فما دفعه ذلك إلى البطر أو الزهو أو القرور .

ولقد اتهم ابن حنبل وأنباعه بأنهم يقولون : إن الله يحل في مكان وإنه جسم ، وإن كلامه بحروف وأصوات قديمة ، والواقع أن ابن حنبل سلفي يقول بما يقول به السلف في قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وقوله سبحانه : (كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون) وقوله عز من قائل : (والسماء بنيناها بأيدي وإنا لموسعون) . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إن الله خلق آدم على صورته » إذا كان الضمير عائدا على الله إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث المتشابهات ، فهم يفوضون في حقيقة الاستواء وفي حقيقة الوجه واليد والصورة ونحوها ولا يؤولون .

(٥ - فصول في التصريح)

ومن العوامل التي ساعدت على ذيوع مذهب ابن حنبل زهده وورعه ،
وحسبك أن الشافعي يقول فيه : خرجت من بغداد وما خلفت فيها أتقى
ولا أروع ولا أزهى ولا أعلم من ابن حنبل .
وهذه شهادة أخرى لم يظفر بها من الشافعي غير ابن حنبل رضى الله
عنه وأرضاه .

الاجتهاد والتقليد

أسلفنا القول عن الأئمة الأربعة ، وكيف انتشرت مذاهبهم في الأقطار
الإسلامية ، وإذا علمنا أن الإمام أحمد بن حنبل توفي سنة ٢٤١ هـ تبين
أن عصر الأئمة الأربعة ينتهى في منتصف القرن الثالث الهجرى تقريباً ،
وقد تركوا لنا تراثاً إسلامياً مجيداً ، وثروة علمية كبيرة ، وقد يظن بعض
الناس أن الاجتهاد انقضى بانقضاء عهد الأئمة الأربعة ، وليس هذا الظن
من الحق في شيء ، فقد ظهر من كبار الفقهاء من عُرِفوا بالاجتهاد في النصف
الأخير من القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، ولكنهم لم يبلغوا في الشهرة
وكترة الأتباع مبلغ الأئمة الأربعة فقد مرت هذه الفترة والاجتهاد يتأرجح
قوة وضعفاً .

فلما انقضى القرن الرابع بدأ التقليد يملك على الفقهاء مسالكهم ،
فلم يظهر بينهم مجتهد مطلق يتمتع بثقة أنصاره واحترام مخالفيه ، وإن
ظهرت أنواع من الاجتهاد الجزئى ؛ وقد اصطلح العلماء على تقسيم الفقهاء
من حيث الاجتهاد والتقليد إلى سبعة أقسام :

القسم الأول : المجتهدون المستقلون ، وهم الذين عُنُوا بالاجتهاد المطلق في وضع قواعد الأصول واستنباط الفروع من الأصول كالأئمة الأربعة ومن سار على طريقهم في الاستقلال .

القسم الثاني : مجتهدو المذهب ، وهم جماعة العلماء الذين كانوا يستنبطون الأحكام من الأدلة طبق قواعد أئمتهم وقد يحملهم اجتهادهم على مخالفة أئمتهم في بعض الفروع وإن قلدهم في الأصول فهم مجتهدو فروع ومقلدو أصول ؛ ومن هؤلاء أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وابن القاسم وأشهب من المالكية ، والبيهقي والربيع المرادي من الشافعية .

القسم الثالث : مجتهدو المسائل التي لم يُعرف فيها رأى صاحب المذهب فهم يستنبطون أحكام هذه المسائل بمقتضى قواعد وضعوها ، وهؤلاء لا يخالفون أئمتهم في الأصول ولا في الفروع ؛ ومن هؤلاء الطحاوي والخصاف من الحنفية ، وابن رشد والمازري من المالكية ، والفزالي والاسفراييني من الشافعية .

القسم الرابع : مرجحو الروايات ، وهم القائلون في روايات رويت عن أصحاب المذاهب : هذه الرواية أرجح ، أو أقوى ، أو أصح ، أو أولى ، أو أوفق بالقياس ، أو أرفق بمصالح العباد .

القسم الخامس : مخرّجو الأحكام ، وهم الذين يفاضلون بين وجهين يحتملهما قول صاحب المذهب ، وذلك لعلمهم بما أخذ الأحكام وإحاطتهم بأصولها ، فهم لا يتصدّون للاجتهاد ولكنهم يفاضلون بين الوجوه المحتملة .

القسم السادس : المقلّدون القادرون على التمييز بين الأقوال ضعيفها

وقوتها ، ومنهم أصحاب المؤلفات المسماة (المتون) الذين يثبتون فيها الأقوال المقبولة دون الردود ، فهم أصحاب مآكات تميز بين الأقوى والقوى والضعيف .

القسم السابع : المقلدون تقليداً مطلقاً ، وهم الذين يلتزمون ما روى عن أئمتهم وأصحابهم من الأقوال دون أن يكلفوا أنفسهم بحث مصادرها أو التفكير في مأخذها ، وهم جمهرة العلماء اليوم .

ولعل القراء يتساءلون عن العوامل التي أدت منذ منتصف القرن الرابع إلى القعود عن الاجتهاد المطلق والوقوف عند حد الاجتهاد الجزئي أو التقليد ؛ وليس من العسير أن نجيب على هذا التساؤل فقد تضافرت عوامل عدة على هذا الانقلاب العلمي حتى بدا مستساغاً ثم قويت دعائمه حتى برز وحيداً غير مزاحم ، وكان أهم هذه العوامل انقسام الحكومة الإسلامية إلى دول ينافس بعضها بعضاً بل يقاتل بعضها بعضاً . فقد كانت الدولة العباسية مهد الأئمة الأربعة ، وكان خلفاؤها يعنون بالعلم ، وكانت مجالسهم مجالس العلماء ، فلما ضعفت دولتهم وانقسمت شرقاً وغرباً ، ثم ظهرت دول الفاطميين وبنى بويه والسلاجقة والأتابكة والأيوبيين غيضا ماء الاجتهاد المطلق ، ووقفت سفينته وطوى شراعها وظهر طوفان السياسة فسارت فيه سفن الفقهاء مضطربة الشراع اختلفت مجازيها ومراسيها فكان الركود العلمي ، ولم يكن هذا الركود لنضوب معين التفكير الإسلامي أو ضوؤة محصول علماء المسلمين ، ولكنه الاضطراب العام يقف بالتفكير في محيط ضيق لا يجاوزه ، وحد محجور لا يتعداه ، فهل كان من الممكن

أن تتقدم البحوث العلمية الدينية أو يطارد التفكير الفقهي في جوٍّ مثل هذا الجوِّ الخانق؛ فلقد أودى بعض العلماء من دولة إسلامية كانت قائمة بالأمس يومئذ على قسم كبير من الرقعة الإسلامية لأنه أفتى بعدم لزوم عيّن المكره وكانت هذه الدولة تأخذ البيعة وعيّن الولاء لها بالإكراه فرأت أن هذه الفتيا تهدم أساس وجودها فما زالت تضطهده حتى رجع عن رأيه ولم تكن له صلابة أبي حنيفة ولا شجاعة مالك ولا احتمال ابن حنبل ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل انتقل من ضعف العزيمة إلى ضعف التفكير إلى درجة انقلبت فيها الأوضاع .

الاجتهاد والتقليد أيضا

في هذا الجوِّ الخانق ، وبين أعاصير السياسة العاصفة القاصفة وقف التفكير الفقهي عند حد التقليد ؛ إذ لم يكن هناك مجال للنشاط العلمي ولا متسع للاجتهاد ؛ فهؤلاء الماطميون كانوا يرسلون أنصارهم إلى البلاد الإسلامية لنشر دعوتهم وإثبات أنهم من آل البيت وأنهم من نسل فاطمة الزهراء ، واستخدموا في هذا السبيل كثيراً من العلماء ؛ وكان العباسيون يقومون بحركة معارضة لهذا التيار فأهتموا بمقعد المجالس العلمية السياسية للظعن في هذا الانقسام ودحض حججه ويكتبون بذلك المسجلات والإشهادات يثبتون فيها أقوال النسابين من العلماء والفقهاء

والأشراف يوقعونها ثم تنشر على الناس فنشأت وسط هذا التيار أمواج أحدثت مدًا على شاطئ التقليد وجَزْرًا على شاطئ الاجتهاد ، وظن هؤلاء العلماء أنهم ليسوا أهلا للاجتهاد بل قام في أذهانهم أن أقوال الأئمة تعتبر كنص الكتاب والسنة ؛ فبعد أن كانت الدراسة الأولى للمتفهمين تتجه إلى تفهم الكتاب والسنة اتجهت إلى الاهتمام بحفظ كتب الأئمة وتفهم نصوصها ، فإذا حذقوا ذلك صاروا علماء وفقهاء واتجه اجتهادهم إلى اختصار كتب الأئمة وكتب أصحابهم وشرحها ، فلا يجرؤ فقيه على مخالفة قول إمامه ولو قام الدليل على ضعفه ، متناسين قول أبي حنيفة فيمن تقدمه من الفقهاء : هم رجال ونحن رجال ، وقول مالك : مامن أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الشافعي : إن صح الحديث فهو مذهبي ، واسكن الأوضاع انقلبت ؛ فهذا عبد الله الكرخي يقول : كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ إلى هذا الحد بلغ التعصب المذهبي ، فعمل أنصار كل مذهب على تأييده بشتى الوسائل والتشنيع على مخالفهم ، وكانوا كلما ظهر عالم يميل إلى الاجتهاد تناولوه بالنقد أو التجريح ، ففضى هذا المسلك على البقية الباقية من النشاط العلمى وعلى الحرية الفكرية ، فلم يكن لدى الراغبين فى الاجتهاد جلد على النقد ولا اضطبار على الأخذ والرد فأثروا السكوت على الجدل والراحة على العمل . يحدثنا عبد الله بن يوسف الجوينى أنه شرع فى تأليف كتاب سماه (المحيط) اختط لنفسه فيه خطة الاجتهاد ، وأنجز منه ثلاثة أجزاء فلما اطلع عليها الحافظ البيهقى نقدها نقداً شديداً ثنى عزيمة الجوينى عن

إتمامه ، ولو أن له جلد أسلافه المجتهدين لساو في طريقه مستبصرا بنقد
البيهقي ، فإن الأئمة لم يسلموا من نقد مخالفينهم بل من نقد أصحابهم وأسكنها
العزيزية تستقي من معين العصر والبيئة .

فأنت ترى أن بعض الناس كان يميل إلى الاجتهاد رغم الكبت
العلمي الذي انتشر في ذلك العهد ، ولم يكن هذا الميل مقصورا على العلماء
بل كان من عامة المسلمين من ينقد أقوال الصحابة .

روى ابن العربي : أن أبا الفضل المراغي أقام بمدينة السلام يستزيد
من العلم فلما عزم على الرحيل ذهب إلى بائع خبز لشراء ما يتزود به
في سفره فسمعه يقول لبائع آخر : سمعت اليوم واعظا يقول : إن ابن عباس
رضي الله عنهما يرى أن الاستثناء في اليمين جائز ولو بعد عام واقده فكرت
في هذا القول وتلوت قول الله عز وجل لأيوب عليه السلام : (وخذ بيدك
ضيقنا فاضرب به ولا تحنث) ولو كان الاستثناء جائزا بعد عام كما يقول لقال
الله له قل : إن شاء الله ولا تحنث ، فلما سمع أبو الفضل المراغي ذلك عجب
وقال إن بلداً يكون الباعة فيه على هذه الدرجة من الفهم العلمي لا ينبغي
أن أرحل عنه فعدل عن السفر وأقام بدار السلام حتى مات .

هذا لون من التفكير العام في تلك الفترة التي وقف فيها دولاب
الاجتهاد عند حد التفكير والجدل الكلامي دون التدوين واقتصر التدوين
على شرح كتب الأئمة واختصارها فحسب .

وهاك لوناً من الجدل العلمي في القرن الخامس الهجري . حكى
ابن العربي : أن فقيهاً من علماء الحنفية قدم بيت المقدس سنة ٤٨٧ هـ فجلس

في حرم الصخرة المقدسة ، وشهد علماء البلد مجلسه ، فسئل ماذا تقول في قتل المسلم بالكافر؟ فقال يقتل به قصاصا ، فقيل له : وما دليلك ؟ فقال : الدليل قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) وهذا عام في كل قتل ، فتصدى له فقيه شافعي وقال : ليس هذا حجة لأن الله يقول : (كتب عليكم القصاص) والقصاص يشعر بالمساواة ، ولا مساواة بين المسلم والكافر ، ويقول بعد ذلك : (الحر بالحر والعبد بالعبد) فإذا كان العبد لا يساوي الحر ، فأولى أن ينقص الكافر عن المسلم ، قال الحنفى : إن المسلم والكافر متساويان في الحرمة وهى حرمة الدم ، فالذى يحقون الدم على النأيد متى دخل دار الإسلام بأمان : بدليل قطع يد المسلم إذا سرق مال الذى كما يقطع إذا سرق مال المسلم ، فدل هذا على تساوى مالهما ، وعلى تساوى دميهما بالأولى ، لأن حرمة المال تابعة لحرمة ماله .

بمثل هذا الجدل اشتغل العلماء واهتموا بوضع قواعد للمناظرة سموها : [أدب البحث والمناظرة] وكانت عنايتهم متجهة إلى تحليل الأحكام وترجيح الأقوال والانتصار للمذاهب كما أسلفنا .

الترجيح والتعليل والجدل

قلنا في فصل سابق : إن الفقهاء عرفوا منذ منتصف القرن الخامس الهجرى عن الاجتهاد ، ورغبوا في التقليد والجدل ، وسقنا نوعا من جدلهم في المسائل الفقهية الخلافية ، وقد اتجهوا إلى الترجيح المذهبي الداخلى

أو الخارجى ، وإلى تعليل الأحكام ؛ ونعنى بالترجيح المذهبى الداخلى ما كان بين تلاميذ الإمام وأنصاره من جدل حول ترجيح قول على آخر ، ونعنى بالترجيح للمذهبى الخارجى ما يقع بين أنصار مذاهب .

فأما الترجيح المذهبى الداخلى فنوعان : ترجيح من ناحية الدراية ، وترجيح من جهة الرواية ؛ والنوع الأول يتناول الروايات المنقولة عن إمام المذهب إذا اختلفت هذه الروايات فى ذاتها أو اختلفت مع أقوال تلاميذه الذين عاصروه وتلقوا عنه ، ولا يضطلع بهذا الترجيح إلا من منحه الله ملكة فقهية فائقة ودراية ممتازة بالأصول التى درج عليها هذا الإمام والمآخذ التى استنبط منها الأحكام ، فيعمل المرجحون على اختيار الأقوال التى تنصرها أصول هذا الإمام وتسندها قواعد الشريعة العامة ، وقد يقع خلاف بين هؤلاء المرجحين ، فحينئذ يختار مرجح قولاً نرى أن آخر يرجح قولاً يخالفه ، وهو أمر غريب حين يقع بين تلاميذ إمام واحد أو أنصار مذهب واحد ؛ ولكن الغرابة تذهب إذا علمنا أن مرجع ذلك إلى اختلاف أقطار المرجحين وسعة علمهم وحسن تصرفهم .

وأما الترجيح من جهة الرواية ، فرجع الاختلاف فيه إلى النقل عن الإمام فقد نسمع قولاً يرويه فقيه عن إمامه بينما نسمع قولاً آخر عن هذا الإمام فى المسألة نفسها يرويه فقيه آخر ، فبماذا نعمل هذا الخلاف فى الرواية إنهم يعملون ذلك بأمور منها : أن الإمام قد يقول فى المسألة رأياً فيسمعه من تلاميذه من يرويه فى مجلس أو كتاب ، ثم يرجع الإمام عن القول لدليل اطاع عليه ، ولم يكن قد اطاع عليه من قبل ، فيسمع القول الجديد من

تلاميذه من يرويه مخالفاً للقول الأول ، وليس في هذا ما ينقص من قدر الإمام ولا من قدر من يروى عنه . أما الإمام فقد اتبع الدليل في حالتيه ، فلم يقل بالرأى أو الهوى ، وإنما قال بالحجة والبرهان وهذا بمثابة النسخ ، وسبق الكلام عليه فيما كتبنا عن الكتاب والسنة ، وليس فيه أيضاً ما ينقص من قدر الراويين ، فكلأها أمين في نقله عن الإمام ، ولو اطلع الراوى الأول على عدول الإمام إلى القول الثانى لقال به .

وقد يكون السبب في اختلاف قولى الإمام أنه أفتى بالأول بناء على قياس فسمعه من رواه عنه وأفتى بالثانى بناء على استحسان فسمعه الراوى الآخر فرواه ، وليس في هذا ما يعمط الإمام ولا راوييه ، وقد يكون السبب في اختلاف قولى الإمام أن فتياه الأولى على مقتضى الاجتهاد في فهم الدليل ، والفتيا الأخرى على سبيل الاحتياط ، فيروى كل سامع ما بلغه ولا تناقض في الروايتين .

وهنا تكون مهمة العلماء الماقدنين في غاية الدقة ، فعليهم أن يتعرفوا أحوال الرواة فيقدموا رواية من اشتهر بالضبط ؛ فالحنفية يرجحون قول محمد بن الحسن على سواء ، ويرجحون رواية أبى حفص الكبير عن محمد على رواية من عده ، والمالكية يرجحون رواية ابن القاسم على رواية غيره ، فإذا اختلفت الرواية عن ابن القاسم أخذوا برواية أشهب ؛ والشافعية يرجحون رواية الربيع عن الإمام ، فإذا اختلفت روايته رجحوا رواية المزني .

وأما الترجيح المذهبي الخارجى فقد استبان مما كتبناه فى الفصل
السابق .

هذا ما نستطيع أن نكتبه اليوم عن الترجيح .

وأما تعاليل الأحكام فيكثر فى أحكام المسائل التى افترضها الفقهاء
فعللوها بعد إحصائها ، وتعرفوا مناط الأحكام فيها ليقبسوا عليها ،
والاختلاف فى أحكام هذه المسائل الفرعية يرجع إلى الاختلاف فى علّة
الحكم الأصلية .

ونشأ عن ذلك جدل تجاوز الكتب إلى مجالس الخلفاء والأمراء ،
وكانت الدولة العباسية ممن ظاهر هذا الجدل فى بعض المهود ، وأكثر
المشتغلين بهذا الجدل من الفقهاء هم الحنفية والشافعية .

أما المالكية والحنابلة فكانوا أزهد الفقهاء فيه ؛ والمطلع على كتب
الحنفية والشافعية يرى تأييدا لما قدمنا ، ولهذا الجدل فرسان اشتهروا بقوة
الحجة ، وزلاقة اللسان .

الجدل الفقهي

ليس الجدل الفقهي بدعا فى الدين فهو نوع من الجدل الدينى ، والجدل
ليس مذموما إطلاقا ؛ فقد يكون طريقا لإظهار الحق ، وقد يكون نوعا من
المراء والملاحاة لإظهار القدرة الكلامية ، ولم يحظر الدين النوع الأول وإنما
حظر النوع الثانى .

وقد ذكر القرآن الكريم الجدل في ثلاثين موضعا ، منها قول الله تعالى : (وجادلهم بالتي هي أحسن — ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن — قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما) .

وهذا جدل سائغ . أما النوع الآخر فقد أشار إليه قول الله تعالى : (يجادلوك في الحق بعد ما تبين — وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون — وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) وهذا جدل محظور لا خير فيه ، ولا يرجي منه الوصول إلى الحق ، ولذلك أمر الله رسوله بترك القائلين به وشأنهم ، وعدم مجاراتهم في حججهم . قال تعالى : (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن) وانظر كيف يقول الله لرسوله : (قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا) ردًا على ما طأبوا من الرسول صلى الله عليه وسلم من معجزات كما حكى الله عنهم : (وقالوا إن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا . أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا أو تأتي بالثينة قبيلا . أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) وهذا مرء لا يراد به الوصول إلى الحق ، وإنما يراد به العناد والاجحاج واللد ، وفي هذا النوع يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود « أنا زعيم ببيت في ربض^(١) الجنة لمن ترك المراء وإن كان محمًا » .

(١) في القاموس : الربض سور المدينة ، والمراد هنا المدخل .

هذه كلمة تقدمها بين يدي الكلام على الجدل الفقهي حتى لا يتوهم أحد أن الجدل لإظهار الحق لم يأذن به الله ، وإليك أيها القارئ نوعا من الجدل الفقهي الذي يتجه إلى الحق وحده .

التقى الأوزاعي بأبي حنيفة في مكة ، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : ما بالكم لا ترفعون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، قال الأوزاعي كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه (ابن عمر) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع » فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود إلى شيء من ذلك » فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهري وسالم عن أبيه ، وتقول حدثني حماد عن إبراهيم ؟ فقال أبو حنيفة : كان حماد ألقه من الزهري وكان إبراهيم ألقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر وإن كان لابن عمر صحبة أو له فضل محبة ، فالأسود له فضل كبير وعبد الله هو عبد الله فسكت الأوزاعي .

هذا جدل استبين منه قوة الحجة في غير مراء ولا مهاترة ولا إسفاف ، ونستبين منه حسن الاختناع في غير ذلة ولا استعذاء ولا حقد ولا حرد .
ولسنا نحاول تحليل حجج الطرفين لنظهر أيهما كان أقوى حجة أو أقوى ملحظا أو لنضع سطورا تحت بعض هذه الآراء أو الكلمات ،



ولكننا قصدنا إلى ضرب المثل للجدل في عصر السلف لتقارنه بالجدل في عهد الخلف .

وقد رأينا الجدل يحدث بين بعض الأئمة في غير مسألة، ولكن القارى لا يجيد في ثنايا المحاورات إلا الاحترام يضيفه كل على صاحبه والإجلال تفوق به أفواههم ، ورسالة الإمام الليث بن سعد المصرى إلى الإمام مالك ابن أنس المدنى آية من آيات النبل وسمو الأدب في البحث والمناظرة ، على ما فيها من قرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل ، واست تشعر حين تقرأ هذه الرسالة بشيء يس الكرامة أو تلمح ما يؤذى الشعور . قال الليث رحمه الله : « سلام عليك : فإني أحمد الله إليك الذى لا إله إلا هو ؛ أما بعد عافانا الله وإياك وأحسن لنا العاقبة فى الدنيا والآخرة ، قد بلغنى كتابك تذكرفيه من صلاح حالكم الذى يسرنى ، فأدام الله ذاك لكم وأتمم بالعون على شكره والزيادة من إحسانه - وذكرت نظرك فى الكتب التى بعثت بها إليك وإقامتك إياها وختمك عليها بخاتمك وقد أثقتنا بجزاك الله عما قدّمت منها خيراً فإيها كتب انتهت إلينا عنك فأحببت أن أبلغ حقيقة بنظرك فيها - وذكرت أنه قد أنشطك ما كتبت إليك فيه من تقديم ما أتانى عنك إلى ابتدأى بالنصيحة ورجوت أن يكون لها عندى موضع ، وأنه لم يمنعك من ذلك فيما خلا إلا أن يكون رأيك فينا جميلاً إلا أنى لم أذكرك مثل هذا - وأنه بلفك أنى أمتى بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم ، وإنى يحق على الخوف على نفسى لاعتماد من قبلى على ما أفنتيهم به ، وإن الناس تبع لأهل المدينة التى إليها كانت الهجرة

وبها نزل القرآن - وقد أصبت بالذى كتبت به من ذلك إن شاء الله تعالى ووقع منى بالموقع الذى تحب ، وما أجد أحدا ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتيا ولا أشد تفضيلا لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه منى ، والحمد لله رب العالمين الذى لا شريك له ؛ وأما ما ذكرت من مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ونزول القرآن بها عليه بين ظهري أصحابه وما علمهم الله منه وأن الناس صاروا تبعاً لهم فيه فسكا ذكرت ؛ وأما ما ذكرت من قول الله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) فإن كثيراً من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد فى سبيل الله ابتغاء مرضاة الله فحنّدوا الأجناد واجتمع إليهم الناس ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة نبيه ولم يكتبوهم شيئاً علموه وكان فى كل جند منهم طائفة يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ، ويجهلون برأيهم فيما لم يفسره القرآن والسنة ، وتقدمهم أبو بكر وعمر وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم ، ولم يكن أولئك الثلاثة مضيعين لأجناد المسلمين ولا غافلين عنهم بل كانوا يكتبون فى الأمر السير لإقامة الدين والحذر من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه ، فلم يتركوا أمراً فسرّه القرآن أو عمل به النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو ائتمروا فيه بعده إلا علموههم ، فإذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر والشام والعراق على عهد أبى بكر وعمر وعثمان ولم يزلوا عليه حتى قبضوا لم يأمرهم بغيره فلا نراه

يجوز لأجناد المسلمين أن يحدثوا اليوم أمراً لم يعمل به سلفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم مع أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة ، ولولا أني قد عرفت أن قد عامتها كتبت بها إليك ؛ ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم ، ثم قال : « وقد عرفت أيضا عيب إنكارى إياه أن يجمع أحد من أجناد المسلمين بين الصلاتين ليلة المطر ، ومطر الشام أكثر من مطر المدينة بما لا يعلمه إلا الله لم يجمع منهم إمام قط في ليلة مطر ، وفيهم أبو عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وعمر بن العاص ومعاذ بن جبل ؛ وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أعلمكم بالحلل والحرام معاذ بن جبل ، ويأتى معاذ يوم القيامة بين يدي العلماء برثوة (خضرة) وشرحيل ابن حسنة وأبو الدرداء وبلال بن رباح » . وكان أبو ذر بمصر والزيبر ابن العوام وسعد بن أبي وقاص - وجمعة سبعون من أهل بدر وبأجناد المسلمين كلها - وبالمراق ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين ، وزهبا أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه سنين وكان معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجمعوا بين المغرب والعشاء قط ، ومن ذلك القضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق وقد عرفت أنه لم يزل يقضى بالمدينة به ، ولم يقض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشام وجمعة ولا بمصر ولا بالعراق ولم يكتب به إليهم الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، ثم ولي عمر بن عبد العزيز وكان كما قد علمت

في إحياء السنن والجد في إقامة الدين والإصابة في الرأي والعلم بما قد مضى من أمر الناس ؛ فكتب إليه زريق بن الحكم : إنك كنت تقضى بالمدينة بشهادة الواحد ويمين صاحب الحق ؛ فكتب إليه : إنا كنا نقضى بذلك بالمدينة فوجدنا أهل الشام على غير ذلك فلا نقض إلا بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين « ولم يجمع بين المغرب والعشاء قط ليلة المطر ، والمطر يسكب عليه في منزله الذي كان فيه بمخاضرة ساكنة .

ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صدقات النساء أمها متى شاءت أن تتكلم في مؤخر صداقها تكلمت فدفع إليها ، وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر ، ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم لامرأة بصداقها المؤخر إلا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فتقوم على حقها ، ومن ذلك قولهم في الإبل : إنه لا يكون عليه طلاق حتى يوقف ، وإن مرت الأربعة الأشهر ؛ وقد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر ، وهو الذي كان يروى ذلك التوقيف بعد الأشهر : أن الإبل الذي ذكره الله في كتابه لا يحل المولى إذا بلغ الأجل إلا أن يفيء كما أمر الله أو يعزم الطلاق .

هذه بعض فقرات من هذه الرسالة القيمة التي أورد فيها الإمام الليث مسائل يخالف فيها الإمام مالك ، ويسوق الأدلة على رجحان ما جرح إليه ، وكان مالك يرى أن عمل أهل المدينة مقدم على عمل أهل الأمصار الأخرى لقرب عهدهم يومئذ برسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وجهود الصحابة . وموقفنا من هذا الحجاج موقف الحياد والتزام الرؤية « وفائض التاريخ دون انتصار لأحد ، رضى الله عنهم ، وجزاهم عن المسلمين خير الجزاء .

(٦ - فصول في التفسير)

الجدل الفقهي أيضا

عرضنا للجدل الفقهي وسقنا نماذج للجدل المشعر واتخذنا من رسالة الإمام الليث بن سعد إلى الإمام مالك بن أنس رضى الله عنهما - مثلاً يحتذى في الجدل المشرق الطاهر المبرأ من هوى النفس وحظ الشيطان ، وقد كان هذا شأن السلف الصالح ، هدفوا من وراء جدلهم إلى إظهار الحق وخدمة العلم فكونوا ثروة علمية غالية بقيت على الزمن مصفاة سائغة .

فلما مضى هذا الركب بجلاله وجاءت قافلة الخلف ابتدعوا نوعاً من الجدل شبيهاً بالمهاترات الشخصية لا يريدون منه مصلحة دينية ولا غاية علمية ، فكان شراً على الدين وعلى المسلمين بل وعلى كرامة الفقهاء أنفسهم وعلى سمعتهم التاريخية ؛ ورحم الله الأوزاعي إذ يقول : (ويل للمتفقهين لغير العبادة) وصدق ؛ إذ يقول : (إذا أراد الله بقوم شراً فتح عليهم الجدل ومنعهم العمل) وقد كان الجدل البيزنطى أكبر معين للسلطان محمد الفاتح يوم هاجم القسطنطينية فتم له الفتح ، والقوم سادرون في نقاش عقيم ضرب به المثل في العالمين ، وهل كانت تلك المجالس التى يعقدها علماء الجدل بحضرة الأمراء والوزراء والكبراء مظهراً من المظاهر التى يقصد بها خدمة العلم والدين ؟ لا ، بل كانت مظهراً من المظاهر التى تستخدم فيها الفيهمة والثروة والحجج الغلبة والزلفى عند الأمراء والشهرة عند الدهماء ، ثم انحدر بهم ذلك الجدل إلى التعصب المذهبية .

وهذا أبو حامد الغزالي كان له موقفان في الجدل :

(الموقف الأول) موقف حب الغلبة ، ويحدثنا أبو حيان التوحيدي أنه سمع الغزالي يقول لطاهر العباداني (لا تعلق كثيراً لما تسمع مني في مجلس الجدل فإن الكلام يجري فيها على ختل الخصم ومغالطته ودفعه ومناكبته ، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصاً ، ولو أردنا ذلك لسكان خطونا إلى الصمت أسرع من تطاولنا في الكلام ، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى ، فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله) .
وهذا تصوير دقيق لهذا النوع من الجدل يبين أهدافه ومراميّه ومقاصده ودواعيه .

(الموقف الثاني) موقف الجدل إظهاراً للحق ، وهو آخر أمر الغزالي ونهاية حاله ، ولذا نراه في بعض مؤلفاته يذم المجادلين الممارين المهاترين بقوله : (إن هؤلاء القوم يلبسون على أنفسهم بقولهم : إن التعاون على طلب الحق من الدين) يريدون بذلك تبرير الجدل ؛ وعقب الغزالي على هذا الادعاء وضرب مثلاً لهؤلاء : رجلاً يشتغل بفرض الكفاية ، وذمته مشغولة بفرض العين لا يؤديه . ورجلاً يترك الصلاة في نفسه ويشتغل بالبحث عن ثياب يستر بها عورة من يصلي عرياناً . ورجلاً يشتغل بتعلم الحجامة وحوله قوم عطاش أشرفوا على الهلاك ، فإذا قيل له : أنقذ حياة أولئك العطاش وهو قادر على إروائهم ، قال : إن تعلم الحجامة فرض من فروض الكفاية (وفي البلد حجامون) .

فلاشتغال بالمناظرات والجدل إن كان لخدمة الدين والحق ، فهو فرض كفاية ، ما كان ينبغي أن يشتغل به ذلك العدد الكبير الذي عرف

يومئذ ، والدين في حاجة إلى من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وينصر الفضائل ويحارب الرذائل ، فكيف إذا كان الجدل إعلاناً عن ذرابة اللسان وحسن البيان ؟ ويقول الغزالي تدليلاً على موقفه الأخير من ذم الجدل : (مارأينا في ذلك العهد أن حنفياً جادل شافعياً فصدع أحدهما بالحق وعدل عن مذهبه إلى المذهب الذي تبين رجحانه وقوى برهانه) .

والتاريخ يروى لنا أن هؤلاء المتناظرين كانوا يفترضون عند الجدل مسائل اشتغلوا بها وشغلوا بها غيرهم بل دوتوها في كتبهم لا يتصور العقل وقوعها ، وحسبك في الكشف عن مقاصد هؤلاء المجادلين أنهم كانوا يتصيدون صفار العلماء من المخالفين لينظروهم فيظهروا عليهم ، ويعزفون عن الفحول خشية أن ينهزموا في نقاشهم . ونرى الغزالي يشدد التفكير على الجدل الممقوت ، فيذكر من عيوبه الحسد والحقد والكبر والغيبة والنميمة والتجسس على عورات خصومهم المناظرين حتى الشخصية ليلزوم بها عند الاقتضاء توصلاً إلى الانتصار عليهم .

ومن مظاهر هذا الجدل ، المرح لمساءة الناس والحزن لمسارهم ، وكان جذبراً بهم إذا خلصت النية أن يفرحوا إذا ظهر الحق ، ويفتموا إذا استتر . هذا بله الرياء والنفاق ، وقد أطل الغزالي في النعي والذم ؛ ونحن نشفق على كرامة هؤلاء المجادلين فنكتفي بما سقناه من كلام الغزالي رحمه الله . والأمر جد ظاهر لا يحتاج إلى إطالة الشرح والبيان ، وإنما سقنا هذا ليكون تذكراً لنا ولغيرنا ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الإجماع والقياس

بقى من أصول التشريع الإسلامى المجمع عليها بين علماء الدين :
الإجماع والقياس، ونختتم هذه الفصول بكلمة موجزة عنهما .

الإجماع

أما الإجماع : فهو اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى . وقلنا : بعد وفاة الرسول ، لأن مرجع التشريع فى حياته صلى الله عليه وسلم إليه وحده .

لذا لم ينفذ الإجماع فى حياته صلى الله عليه وسلم لوجود الوحي .
فإذا ما اتفق المجتهدون على حكم وجب على المسلمين اتباعه ، ولا يجوز لهم مخالفته لأنهم لا يصدر عن حكمهم إلا عن علم وخبرة ، وقد أمر الله باتباعهم والافتداء بهم . قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) والمجتهدون هم أولو الأمر لأنهم أعلم بمقاصد الشريعة وأهدافها . وفى الحديث : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » .

مثال ما اتفقوا عليه ووجب العمل به : توريث الجد مع وجود الإخوة الأشقاء أو لأب ؛ فقد اختلف فقهاء العصر الأول فى توريثهم مع الجد ؛ فقال قوم : يرث الجد ويحرم الإخوة ؛ لأن الجد بمنزلة الأب فيحجبهم . وقال آخرون : ترث الإخوة مع الجد لأنهم لم يدلوا به ، والإجماع قد انعقد على توريث الجد منفرداً أو مشتركاً .

فإذا ما قال قائل بعد ذلك بحرمان الجد مع الإخوة وتوريث الإخوة فقط فقل له باطل لا يعتد به لمخالفته الإجماع .

القياس

أما القياس : فهو إلحاق أمر بأمر في حكم لاشتراكهما في سبب الحكم . وأركانه أربعة : مقيس ، وهو الفرع . ومقيس عليه ، وهو الأصل . ومعنى مشترك بينهما ، وهو العلة أو السبب . وحكم ، وهذا الحكم يقال فيه شرع الله ، ولا يقال قول الله أو قول رسوله .

وهو ميدان فسيح للاجتهاد استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم .
« فقد جاءته امرأة خنعمية ، فقالت : يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الحج ولم يحج ، وهو لا يستمسك على الراحلة لمرضه ، أفأحج عنه ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو كان على أبيك دين أفترضينه عنه ؟ . قالت : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » . وفي رواية « أنها قالت : إن حججت عنه أينفعه ذلك ؟ فقال لها : أرأيت لو كان على أبيك دين فترضينه أكان ينفعه ذلك ؟ قالت : نعم ، قال : فدين الله أحق بالقضاء » .
فقد قاس النبي صلى الله عليه وسلم دين الله على دين الآدمي في جواز قضائه ونفعه ، بل جعل دين الله أحق بالقضاء .

« وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر . فقال : أينقص التمر إذا يبس ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا إذن » فقد جعل التفاضل المرتقب إذا جف الرطب سببا في حظر هذا البيع قياسا على حظر بيع التمر بالتمر متفاضلا ، لأنه ربا .

وقد اتفق العلماء على حجية القياس الصادر من الرسول كما قاله الشوكاني .

اجتهاد المصطفى صلى الله عليه وسلم

ويتصل بهذا الموضوع اجتهاد المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ولستنا نذهب في هذا الموضوع مذهب المفاين إفراطاً أو تفريطاً ، فقد قال الأمدى بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في كل ما لم ينزل فيه وحى من عند الله ، بل قال: هو مأمور بالاجتهاد في قوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) والمشاورة إنما تكون في الأمور التي للرأى فيها مجال ولم ينزل فيها وحى . وقال الشعبي : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقضى في القضايا ، ثم ينزل القرآن بعد ذلك بغير ما قضى به فيترك ما قضى به ثم يستقبل ما نزل به القرآن والحكم بغير القرآن لا يكون إلا بالاجتهاد » .

وهذا كلام فيه شيء من الشطط لانقره ولا يقره المنصفون ، فليس من الحق أن الحكم بغير القرآن لا يكون إلا بالاجتهاد ، لأن الوحي لا ينحصر في تنزيل القرآن ، فهناك الرؤيا النامية ، وهي أول ما بدئ به المصطفى صلى الله عليه وسلم من الوحي ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح كما ورد في الصحيحين . وهناك الوحي بالأحاديث القدسية أو الأحاديث النبوية ، وكذلك تكليم الله للرسول من وراء حجاب ، قال تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه على حكيم) .

والحق أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما أفتى فتياً أو قضى قضاء ،
ثم نزل الوحي بنسخ ما أفتى أو قضى إلا بين للناس حقيقة الأمر ، فقد
حدث أنه صلى الله عليه وسلم نهى الرجال والنساء عن زيارة القبور ، ثم
دعا الرجال وحدهم لزيارتها ، وهذا لا يكون بالرأى والاجتهاد ، وإنما يكون
بالوحي ، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن
زيارة القبور فزوروها ؛ فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » .
رواه ابن ماجه باسناد صحيح .

ويقول فريق من العلماء : إن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس له أن
يجتهد في الشؤون الدينية بحجة أن الاجتهاد مظنة الصواب والخطأ ،
والتبليغ يجب أن يسان عن الخطأ ، وبدليل قول الله تعالى : (وما ينطق
عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) . وقوله جل شأنه : (وإذا تتلى
عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله
قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى) .

وهذا كلام ظاهره صيانة التشريع من الطعن ، والحقيقة أنه شطط
في التصون والتحرز وتخريج لنصوص القرآن على غير ما يقتضيه البيان .

فالآية الأولى تعلن أن القرآن من عند الله ، لا من عند محمد ، فهو
لا ينطق به عن هوى شخصى ، وإذا نسخت آية بآية فإنما ينطق عن
وحي يوحى الله إليه على لسان الملاك ، قال الله تعالى : (وإذا بدلنا آية

مكان آية ، والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون .
قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى
للمسلمين) . والآية الأخرى تعاضد هذا المعنى ، فهو لا يبدل من تلقاء نفسه
وإنما يتبع ما يوحى إليه من ربه ؛ وطريق ذلك التبديل نسخ آية بآية
حكماً وتلاوة ، أو حكماً فحسب ، أو تلاوة لا غير ؛ وإذا كان أصحاب هذا
القول إنما يقصدون أن صيانة التشريع لا تتنافى مع الاجتهاد مادامت
أمانة التبليغ متوافرة من الطعن ، فمندبا أن صيانة التشريع في الرسول ،
وهو أمر متفق عليه بين جميع المسلمين .

قال النيسابورى في تفسير قوله تعالى : (عفا الله عنك ، لم أذنت لهم
حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين ؟) . نقلا عن قتادة وعمر
ابن ميمون « شيخان فعلمهما الرسول لم يؤمر بهما : إذنه للمنافقين ، وأخذ
الفداء من الأسارى فعاتبه الله بطريق الملاحظة » ، ثم نقل عن كثير من
العلماء أن في هذه الآية دلالة على جواز الاجتهاد ، لأنه عليه السلام أذن
لهم من تلقاء نفسه وإلا لم يعاتب . ونستطيع أن نسوق كثيرا من المسائل
التي أفتى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم باجتهاده ، وحسبنا منها ما رواه
ابن ماجه « أن رسول الله أفتى أن المرأة إذا ادعت طلاق زوجها فجاءت
على ذلك بشاهد عدل استخلف زوجها ، فإن حاف بطلت شهادة الشاهد
وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه » . وسأله ثابت بن قيس

هل يصلح أن يأخذ بعض مال زوجته ويفارقها ؟ قال نعم . وقضى رسول الله بالحضانة للخالة وقال : الخالة بمنزلة الأم . وأفتى إذا أمسك رجل رجلاً ليقتله آخر فقتله أن يقتل القاتل ويحبس الذي أمسك . وقضى أن الحامل إذا قتلت عمداً أرنجى القصاص حتى تضع حملها . وقضى أن من اطلع في بيت قوم بغير إذنتهم فقتلوه فقتلوا عينته بأنه لا جناح عليهم ؛ كما في الصحيحين . وظروف الفتوى أو القضاء في هذه المسائل تؤيد أن ذلك كان باجتهاده صلى الله عليه وسلم .

اجتهاد الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم

اجتهد الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم وأقرهم على اجتهدهم بل حثهم عليه « فقد أرسل صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص وعقبة ابن عامر الجهني للحكم بين خصمين ، وقال لهما : إن أصبتما فلكما عشر حسنات ، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة » .

ولما طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة أن ينزلوا على حكم الله ، وكانوا قد نقضوا العهد في غزوة الأحزاب ، قالوا : بل ننزل على حكم سعد بن معاذ ، فحكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم بقتل رجالهم وسبي ذراريتهم ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » (أى سموات) .

ولما بعث صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً . قال :
« بم تحكم ؟ قال بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله .
قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي . فأقره على ذلك ، وقال : الحمد لله
الذي وفق رسول رسول الله لما يحبه ويرضاه » .

أسرار التشريع الإسلامى

سمها أسراراً إن شئت ، أو حكماً إن أردت ، أو أهدافاً إن تعمقت
فلست أنكر على أحد تسميته ، وإنما أنكر ما يزعمه فريق من الناس
أن الله قد يكلف خلقه بما شاء كما شاء دون تلازم بين التكليف والحكمة
ويدعون أن فى هذا بالغ التقديس لذات الله وغاية الإجلال لمشيئته ، وهم
يدّعون فى الترويج لهذا الزعم بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
أنه حين طاف بالكعبة وقبّل الحجر الأسود قال : « اللهم إني أعلم أنك
حجّز لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبّلك ما قبّلتك » .

نعم أنكر هذا الزعم ، وأنا غير مجانب لحق ، ولا متجانف لباطل ،
ولو دعموه بظاهر من قول عمر ، وحسبوا أنهم أضفوا على زعمهم ظلاً من
القوة ؛ لمسكنة هذا الخليفة الجليل فى الإسلام ، ومكانه فى الاجتهاد

والتشريع ، فهو إنما قصد تقرير حقيقة لامية فيها ، فتأولها بعض الناس على غير ما أراد .

وكل ما أعنى به أن أقرر حقيقة أدين بها ، هي أن الله جلت حكمته فيما شرع من عقائد وعبادات ومعاملات وفضائل ، إنما أراد حكماً سامية دانية من مدارك أكثر الناس ، وقد تسمو على مدارك بعضهم ، وإن يضير التشريع خفاء حكمته على بعض الأفراد ، فالعقول البشرية متفاوتة تفاوت الأضواء والأوار تنبعث من الشمس والقمر والنجوم ، وإن يستطيع الإنسان أن يحيط بجميع أسرار التشريع على حقيقتها ، ولو أمكن ذلك ما اختلف المجتهدون في مناط الأحكام أو حكم التشريع .

والواقع أنهم اختلفوا ؛ لأن لكل مجتهد مدركاً ركز عليه اجتهاده ، وهم لم يختلفوا في الأصول التي أوضح القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حكمها وقواعدها .

سيقولون : وما بال السمعيات التي لا تدخل للعقل في الإيمان بها ؟ ، وإنما مردّها إلى هدى الكتاب والسنة فحسب ، ولسنا نقالي إذا قلنا : إن التكليف بالسمعيات حكماً وأمرراً لم يهمل المشرع بيانها تصريحاً أو تلويحاً أو تأميحاً ، ويمكننا دون عناء أن نرد جميع الحكم والأسرار في التشريع الإسلامي إلى أصل واحد هو مجمع الأسرار ، والله فيما أعتقد مصالحة المجتمع .

نعم إن مصلحة المجتمع هي الهدف الأخير من سائر التشريعات ، فإذا ظهرت مصلحة الفرد في بعض هذه التشريعات وخفيت مصلحة المجتمع ، فإنما هي النظرة العابرة ، أما النظرة العميقة التي تسفر عن الحقيقة فلا تسكاد تهدف لغير مصلحة المجتمع ، فإن من المبادئ الإصلاحية المقررة أن مصلحة الفرد تنمى في مصلحة الجماعة ، وليس هناك تشريع سماوى أو وضعى يُقَنَّ لمصلحة الفرد بالمعنى الذى يفهمه الأنانيون ، بل لا يوجد تشريع يحمى مصلحة الفرد إلا في حدود مصلحة الجماعة .

على هذا الأساس نستطيع أن نعمتز بالتشريع الإسلامى في جملة وتفصيله ، فقد حارب فوضى الاعتقادات وفوضى العبادات وفوضى المعاملات وفوضى الأخلاق .

ونستطيع أن نقول : إنه حارب الإباحية في شتى مظاهرها ومختلف ألوانها ، فحكم الحسك وسر الأسرار وهدف الأهداف في الشريعة الإسلامية مصلحة المجتمع .

فهل يرى المنصفون من فلاسفة اليوم ؛ كما نرى أن الفارصق القديم والتاريخ المقارن يشهدان بأن الشريعة الإسلامية أنصفت المجتمع حين نعت على المشركين أنهم اتخذوا من دون الله أربابا آلهة ؟

وحين دعتهم إلى توحيد الله لا شريك له . فكلم أثارت عقيدة المشركين الحروب بين القبائل لتعصب كل قبيلة لوثنها ومعبودها .

وها نحن نرى الدماء الغزيرة تُراق في بعض بلاد الشرق في القرن العشرين بين أبناء الوطن الواحد لاختلاف العقيدة . حَقًّا إن مصلحة المجتمع تقتضى أن يستظل الناس بوحدة العقيدة، وليس هناك أبلغ في الدعوة إليها من قول الله تعالى : (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله) .

وقليل من التأمل يكفي لنشوب هذه العقيدة بالقلوب ، بل لإقرارها وتمكينها في الأفتدة .

وها هو القرآن الكريم يعلن في بيان رائع حكمة وحدة العقيدة فيقول : (وأرأب مهترقون خير أم الله الواحد القهار) .

وهل فريضة الصلاة وما شرع لها من وسائل وشرائط إلا لمصلحة المجتمع ؟ فالوضوء والغسل وتسوية الصفوف واستقبال القبلة الواحدة ، كل ذلك يكفل للناس السلامة من الأمراض والمساواة والمحبة واجتماع السكامة . وهل فريضة الصوم وما فيها من أسرار تخرج عن دعوة الناس إلى التراحم والتعاطف والخلق الكريم والصبر وقوة الإرادة وصدق العزيمة ؟ . وهل فريضة الزكاة إلا تراحم على وبرّ وسخاء تفوق كل مادعت إليه المبادئ الحديثة من اشتراكية اختلفت أنواعها وتعددت مسالكها وشعبها ؟ .

وهل فريضة الحج إلا شهود للكمبة رمز الوحدة وشهود لمؤتمر عام

يجتمع فيه المسلمون من سائر الأقطار (ليشهدوا منافع لهم) وفيه بذل وعطاء وفيه من المشاق ما يصقل الهمة والعزيمة ؟ .

وهل العقائد السمعية إلا اختبار لقوة الإيمان ، وحذر من عاقبة مستورة ، وخشية لقوة رهوبة ، لا يدركها إلا الضمير الحى السليم ؛ وهى تربية للشعور السامى والمراقبة الدقيقة ، ومران على يقظة الوجدان والأحاسيس ؟ .

وهل تنظيم المعاملات إلا تنظيم لعلاقات الناس بعضهم ببعض على أساس الإنصاف والعدل والمحبة والمساواة ؟

وهل الأخلاق الكريمة التى دعا إليها الإسلام إلا وسيلة من وسائل إحسان المعاملات ضمانا لأمن المجتمع وسلامته وسعادته ؟ .

هذه كلمة ختامية جعلنا هانهاية المطاف فى هذه الفصول ، راجين من الله الرضا والقبول : والشكر له تعالى أولا وآخرا ، والحمد لله رب العالمين .

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب [فصول فى أصول التشريع الإسلامى]

تأليف صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ « جاد المولى سامان »

صحبا بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على .

{ ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٣٦٩ هـ
القاهرة فى يوم الخميس } { ١٢ من شمسير سنة ١٩٥٠ م

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة .
٤	تمهيد — التشريع الإسلامى .
٧	مصدر التشريع الإسلامى .
١٢	مصدره نزول القرآن الكريم .
١٨	نزول القرآن الكريم .
٢١	القرآن الكريم : كتابته ، ترتيبه ، جمعه ، نقطه ، شكله .
٢٦	السنة النبوية الكريمة .
٣٠	مكانة السنة النبوية من الكتاب .
٣٣	تذوين السنة النبوية الكريمة .
٣٦	أبو حنيفة رضى الله عنه ومنهجه .
٤٠	مالك رضى الله عنه ومنهجه .
٤٤	الشافعى رضى الله عنه ومنهجه .
٥٠	أحمد بن حنبل رضى الله عنه ومنهجه .
٥٤	مسند الإمام أحمد بن حنبل .
٥٧	كيف انتشرت المذاهب فى الأقطار الإسلامية .
	مذهب أبى حنيفة ومالك رضى الله عنهما .
٦٠	كيف انتشر مذهب الشافعى رضى الله عنه .
٦٣	» » » أحمد بن حنبل » » »
٦٦	الاجتهاد والتقليد .
٦٩	» » أيضا .
٧٢	الترجيح والتعليل والجدل . ٧٥ الجدل الفقهى .
٨٢	الجدل الفقهى أيضا . ٨٥ الإجماع . ٨٦ القياس .
٨٧	اجتهاد المصطفى صلى الله عليه وسلم .
٩٠	» الصحابة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
٩١	أسرار التشريع الإسلامى .

99254

ACC. NO. 11431

AUTHOR _____

TITLE 73-53162 - 133 113 113

[illegible]

MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.

إلى كل من يريد سبيل الرشاد فقدم كتاب :

خَوَلَطُ في الوعظ والإرشاد

بقلم الأستاذ

عبد العزيز السيد موسى

جمع إلى آية البلاغة تبيان الحقائق والإخلاص في المصاح
والإرشاد، وحاز قصب السبق في مضممار الكتابة، حاصل
بطانة صالحة لأنواع الوعظ والإرشاد ما يأخذ بمجامع
القلوب بأسلوب متين وطريقة سلسلة، يمشي في نورها طالب
الحق مستدلاً بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية
الشريفة، والحكم والأمثال.

الناشر :

مكتبة مصطفى البالي الحلبي وأولاده

مصر - ص . ب . العورية ٧١

